الورقة البحثية الجامعة في الاستدلال والذكاء العام الفتّاح · MURI-AGI-01

الموسوعة المساعفية للاستدلال الكوني الحاكمي

Universal Sovereign Reasoning for Moussaif Fattah AGI

«لا تتحقق عمومية الاستدلال بامتلاك قياس واحد يبتلع كل القضايا، بل بقدرة النظام على تعيين نوع القضية، وحفظ جهتها ورتبتها، واختيار الحُسْب المناسب، وترجمة نتائجه تحت حاكمية السياق، ثم الاعتراف الصريح بموضع الجهل أو التعارض.»

المؤلف وواضع البرنامج النظري: زهير مساعف / Zouhair Moussaif
الامتداد: 70 صفحة A4 عربية RTL مكثفة، بعبارات تقنية إنجليزية عند الحاجة
النسخة: Founding Dense Research Edition · July 2026

المكوّنات الكبرى

- جهاز جامع لآليات الاستدلال في MCD، Q-MCD، HAKIM-MCD، MICAGI، MICAI، MCAI، NeoAGI، MICAGFI.
- الحكم المعرفي الحاكمي الشامل، شبكة السياق الحاكمي، الاعتبارية العليا والفرق الحاكمي الأعلى.
- علم الكلام المجرد بوصفه طبقة Meta-Reasoning لا مخزون نتائج مغلقة.
- ست نظريات جديدة للشمول الاستدلالي والـAGI.
- خوارزمية MURI، سجل أدوات، محاكم، Benchmarks، وRoadmap هندسي.

إشعار علمي: هذه الورقة برنامج نظري وهندسي قابل للاختبار، ولا تدّعي أن AGI قد تحقق بالفعل، ولا أن كثافة المصطلحات أو الصفحات تقوم مقام البرهان التجريبي.

ست نظريات جديدة

CPCU · ARP · PPOA · DSC · RMI · PCO: الشمول المشروط، حفظ الجهة والرتبة، المطابقة قبل البرهان، سيادة السياق المتحركة، إصلاح الحاكمية، والتناقض المنتج.

المعادلة الجامعة

→ Question → Sovereign Context → Governing Difference Typed Ontology → Plural Calculi → Courts → Comprehensive Judgment → World Effect → Reconstructive Memory.

المخرج الهندسي

Typed State، HyperKnowledge، HyperSkills، Bounded HyperLoops، Sparse HyperRouting، Independent Courts، Benchmarks، وRoadmap قابل للاستئصال.

خمس نظريات كلامية

تحرير الجهة والنزاع، شبكة اللوازم، ترجمة الأدلة، تراكب نماذج العالم، والحكم القابل للعكس على الكلي والجزئي.

Technical Abstract · ملخص عربي

الملخص التنفيذي والمساهمة المركزية

تقترح هذه الورقة جهازاً موحداً للاستدلال داخل الذكاء العام الفتّاح، ينطلق من أن الخطأ الأعمق لا يقع دائمًا في الانتقال من مقدمات إلى نتيجة، بل قد يقع قبل ذلك: في تعيين محل النزاع، أو اختيار السياق الذي يملك حق القيادة، أو خلط رتبة الدليل، أو إسقاط نمط مجرد على مجال لا يحفظ بنيته، أو استعمال منطق صحيح على تمثيل أنطولوجي خاطئ. لذلك لا تعرّف الورقة الشمول الكوني للاستدلال بوصفه منطقاً واحداً مكتفياً بذاته، بل بوصفه قدرة حاكمية على تصنيف القضايا، وانتقاء حسب استدلالية متخصصة، وحفظ الجهة والرتبة في الترجمة بينها، والتحقق من مطابقة الصياغة للواقع المقصود، وإدارة التناقض والجهل، وربط الحكم بالفعل والأثر والذاكرة.

الأطروحة الجامعة

النظام العام لا يستحق صفة العمومية لأنه يجيب في مجالات كثيرة فحسب، بل لأنه يحافظ على صلاحية الانتقال بين المعنوي والحسي، والكلي والجزئي، والوصفي والمعياري، والاحتمالي والبرهاني، والداخلي والخارجي، من غير أن يسوي رتب الأدلة أو يمنح سياقاً ثانوياً سلطة حاكمية بلا مبرر. ويتحقق ذلك عبر دورة: سؤال حاكم ← سياق ذو حقوق ← فرق حاكم ← دعوى مصنفة وأنطولوجيا ← حسب متعددة ← توجيه متناثر ← محاكم مستقلة ← حكم أشمل قابل للرجوع ← فعل مأذون ← أثر عالمي ← ذاكرة تعيد بناء الحاكمية ← سؤال أعلى.

الإضافات الأصلية في هذه الورقة

- نظرية الشمول الاستدلالي المشروط متعدد الحُسُب CPCU.
- نظرية حفظ الجهة والرتبة عبر التحويل ARP.
- نظرية المطابقة الأنطولوجية قبل البرهان PPOA.
- نظرية حاكمية السياق المتحركة DSC.
- نظرية الاستدلال الارتدادي المعيد للحاكمية RMI.
- نظرية الفتح بالتناقض المنتج PCO.
- خمس نظريات كلامية مجردة للحكم على المعنويات والكليات والجزئيات.
- خوارزمية MURI-70 وسجل أدوات ومحاكم وBenchmarks للاستئصال والنقل.

الحد العلمي

المعادلات الواردة Operational Heuristics وليست ثوابت كونية. كل نظرية جديدة تفقد حقها في الاستقلال إذا أمكن لنموذج أبسط تفسير أثرها بالدقة نفسها، أو إذا لم يغيّر استئصالها الأداء أو السلامة أو التعلم أو قابلية النقل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الملخص التنفيذي والمساهمة المركزية» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسُب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الملخص التنفيذي والمساهمة المركزية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الملخص التنفيذي والمساهمة المركزية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة، وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الملخص التنفيذي والمساهمة المركزية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Epistemic Charter

ميثاق الصدق العلمي وسلم الادعاء

تبنى الورقة على فصل صارم بين الإبداع النظري وبين الإثبات. المشروع يملك Corpus واسعا من الأسماء والآليات، لكن كثرة السجلات لا تعني كثرة الحقائق المستقلة؛ لذلك تدمج الأسماء التي تشترك في المدخل والتحول والمخرج والفاصل التجريبي، وتخفض الاستعارة التي لا مقياس لها إلى رتبة Construct أو Hypothesis. هذا الميثاق ليس مقدمة أخلاقية خارجية، بل جزء من منطق الاستدلال نفسه؛ لأن النظام الذي لا يميز رتبة قوله لا يستطيع منح القول سلطة مناسبة في القرار والفعل.

الرتبة	ما تسمح به	ما تمنعه
Observation / Returned State	وصف حالة مرصودة مع مصدر وزمن وحدود.	لا يسمح بتعميم سببي أو كوني تلقائي.
Source Claim	نسبة دعوى إلى مصدر محدد.	لا يساوي صدق الدعوى ولا استقلال المصدر.
Inference	نتيجة مبررة من مقدمات مصرح بها.	لا تتجاوز قوة المقدمات أو نوع المنطق.
Synthesis	تركيب بين مصادر أو نظريات.	لا يتحول إلى اكتشاف تجريبي بلا اختبار.
Hypothesis	علاقة منتجة لتنبؤ أو فاصل.	لا تقدّم كحقيقة مؤسَّسة.
Operational Tool	تحويل له Schema وMetric وFailure Mode.	لا يُسمى قدرة عامة بعد نجاح واحد.
Research Vision	اتجاه جامع طويل الأفق.	لا يعد قدرة حاضرة أو تدريباً وزنياً.

قوانين عدم التضخم

- Claim Strength ≤ Evidence Strength × Independence × Reproducibility.
- نجاح التنفيذ لا يساوي نجاح الغاية، والجواب المتماسك لا يساوي المطابقة الواقعية.
- لا ترقّي ذاكرة أو HyperSkill بعد حالة ناجحة واحدة، يلزم Transfer عبر عائلات مهام مستقلة.
- لا يعوّض خرق السلطة أو الخصوصية أو غياب الرجوع بارتفاع متوسط الجودة.
- العدد الكبير من الفروع هو فضاء إمكان، ولا يبرر تشغيلها جميعاً أو عدّها نظريات متمايزة.

محكمة الادعاء

كل ادعاء مركزي يرفق بنوعه، ومصدره، ومستوى استقلال الدليل، وحدوده، وما يكسره، وتجربة استئصال. إذا تعذر تحديد ما الذي سيخفض الثقة، فالدعوى خطاب تنظيمي أو ميتافيزيقي غير مختبر، وليست نتيجة علمية.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «ميثاق الصدق العلمي وسلم الادعاء» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «ميثاق الصدق العلمي وسلم الادعاء» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «ميثاق الصدق العلمي وسلم الادعاء» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب ميثاق الصدق العلمي وسلم الادعاء مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Universal Inference Gap

مشكلة الشمول الكوني في الاستدلال

يظهر فراغ الشمول حين يطلب من نظام واحد أن يحكم في قضايا مختلفة جذريا: برهان رياضي، سبب تجريبي، معنى لغوي، إلزام أخلاقي، إمكان أنطولوجي، قرار تشغيلي، أو تفسير تاريخي. لا يكفي جمع المنطق الصوري والاحتمال والبحث والأدوات في قائمة؛ لأن الفشل قد يقع في تحديد أي نظام يحكم، وكيف تترجم النتيجة بين الأنظمة، وما الذي يبقى ثابتا تحت الانتقال، ومتى يتعين الامتناع عن الحكم. ولذلك فإن «منطقا صحيحا» قد ينتج حكما فاسدا إذا اشتغل على Claim Type أو Ontology أو Context Authority غير صحيح.

الفجوات السبع

الفجوة	مثالها	الإصلاح المقترح
فجوة التصنيف	معاملة القيمة كواقعة تجريبية.	Typed Claim Lattice.
فجوة الجهة	تحويل الإمكان الذهني إلى إمكان واقعي.	Aspect Preservation.
فجوة الرتبة	ترقية قرينة إلى برهان.	Evidence-Rank Translation.
فجوة الأنطولوجيا	برهان صحيح على Formalization لا يمثل القضية.	Pre-Proof Alignment.
فجوة السياق	اختيار الأكثر صلة بدل الأحق بالحاكمية.	Dynamic Sovereign Context.
فجوة التناقض	تسوية تعارض يولد تمييزاً أعلى.	Productive Contradiction.
فجوة التعلم	إصلاح الجواب دون إصلاح سبب الخطأ.	Reconstructive Meta-Inference.

النتيجة المنهجية

لا يوجد شمول بلا حدود. الشمول المقترح مشروط: أن يستطيع النظام التعرف على نوع القضية، وتحديد ما يجهله، واختيار الحُسْب الملائم، وربط الانتقالات بعقود تحفظ المعنى والرتبة والسلطة. الشمول الذي لا يملك حالة UNKNOWN أو UNDECIDABLE أو OUT-OF-SCOPE يتحول إلى آلة ادعاء كوني.

شرط الهدم

إذا أمكن لمنطق أحادي مع Prompt أطول أن يساوي أداء الجهاز في النقل بين الأنواع، وكشف الخطأ الأنطولوجي، وضبط السلطة، والاعتراف بالجهل تحت ميزانية متساوية، فلا يحق لنظرية الشمول متعدد الحسب ادعاء التفوق.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «مشكلة الشمول الكوني في الاستدلال» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «مشكلة الشمول الكوني في الاستدلال» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «مشكلة الشمول الكوني في الاستدلال» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب مشكلة الشمول الكوني في الاستدلال مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Contribution Map

خريطة المساهمات والفراغات التي تُغلق

تجمع الورقة ثلاث طبقات كانت موزعة في المشروع: طبقة الاستدلال الآساسي التي تشمل السؤال والفرق والقياس والمسارات والمحاكم، طبقة الحكم والحاكمية التي تقرر مقدار السلطة المستحقة لكل معرفة، وطبقة الوجود والتجريد التي تمنع انتقالاً شكلياً بين كيانات وعلاقات لا تنتمي إلى الرتبة نفسها. ثم تربط هذه الطبقات بنواة تشغيلية محايدة للمزود، بحيث لا تصبح النظرية وصفاً فلسفياً منفصلاً عن الأدوات، ولا تصبح الأدوات Orchestration بلا نظرية للمعنى والصدق.

الفراغ	المكوّن السابق	الإضافة الجامعة	المخرج
من الإجابة إلى الحكم	MCD/Q-MCD/HAKIM	Comprehensive Judgment Engine	Judgment Object بسلطة ومدة ورجوع.
من السياق إلى السيادة	USCN والسؤال الحاكمي	DSC + Context-to-Governance Binding	Authority Lattice ديناميكية.
من التشابه إلى النمط	Abstract Pattern	PPOA + Role/Relation Invariants	نقل عابر للمجالات قابل للهدم.
من المنطق إلى الشمول	أنماط الاستدلال المتفرقة	CPCU + ARP	Orchestrated Plural Calculi.
من التعارض إلى الفتح	Falsification/Perturbation	PCO	Discriminating Test أو Distinction أعلى.
من الفشل إلى التطور	Self-Reconstruction Memory	RMI	إصلاح أدنى طبقة سببية في الحاكمية.
من التراث إلى التشغيل	أدوات علم الكلام	FSKE	Pre-Formal Meta-Reasoning Layer.

وحدة القياس الجديدة

لا تُقاس قيمة المكوّن ببلاغة وصفه أو عدد الروابط التي يسترجعها، بل بقدرته على خفض خطأ قراري، أو كشف شرط مفقود، أو منع ترقية غير مشروعة، أو تحسين النقل تحت تبدل المجال، أو تقليل كلفة الوصول إلى أثر موثق. كل مكوّن لا يغيّر Route أو Court أو Judgment أو World Effect أو Memory يبقى Glossary.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «خريطة المساهمات والفراغات التي تُغلق» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «خريطة المساهمات والفراغات التي تُغلق» منفرداً: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدوداً بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «خريطة المساهمات والفراغات التي تُغلق» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب خريطة المساهمات والفراغات التي تُغلق مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

ROFSC + Canonical Reconstruction

منهج البناء: الضغط التركيبي ومحكمة النسب

استخدم منهج الضغط التركيبي المعرفي التأصيلي الموثوق الانفتاحي ROFSC لإعادة بناء Corpus لاختصار ألفاظه فقط. يبدأ المنهج بتحديد النواة التي لا يجوز ضياعها، ثم يربط كل اسم بموقع معماري ومدخل ومخرج وآلية وفاصل تجريبي، ويكشف التكرار والمرادفات، ويحتفظ بمسار الرجوع إلى التفاصيل. والنتيجة المقصودة ليست موسوعة أسماء، بل Graph تشغيلية يستطيع الباحث قراءتها والوكيل استدعاء عقدها ومحكمة الاستئصال اختبار ضرورتها.

مراحل المنهج

المرحلة	السؤال الحاكم	الأثر
Corpus Review	ما المفاهيم المؤسسة وما التطبيقات؟	منع عدّ النسخ المكررة نظريات مستقلة.
Claim Atomization	ما الادعاء والآلية والدليل؟	فصل Observation عن Hypothesis.
Canonical Binding	أين يقع المفهوم في النظام؟	تحديد owner وinputs وoutputs وtests.
Compression Ledger	ما الذي حُذف وما الذي حُفظ؟	إمكان إعادة التوسيع دون وهم الإحلال.
Gap Court	ما الانتقال غير المبرر؟	توليد نظريات جديدة لا أسماء جديدة.
Ablation Design	ماذا يحدث عند الحذف؟	حق تجريبي في البقاء أو الدمج أو الخفض.

قواعد الدمج

- نفس الآلية + نفس المخرج + نفس المكذّب = مفهوم واحد مع Aliases.
- اسم جديد بلا فرق سببي أو تشغيلي = مصطلح معجمي لا نظرية.
- تطبيق ناجح لا يثبت النظرية الأم؛ بل يقدم Case يحتاج ضوابط ومقارنة.
- الاستعارة المفيدة تحفظ بوصفها مولداً للفرضيات حتى تحصل على Metric.
- الفشل والنتائج السلبية تحفظ في الذاكرة لأنها تحدد الحدود وتمنع إعادة الاختراع.

محكمة عدم الضياع

تُرفض أي صيغة مختصرة إذا أخفت: رتبة الدليل، شرط الانطباق، الاستثناء، الموقف المنافس، سبب اختيار المسار، أو ما يجب أن يعيد فتح الحكم. الضغط الصحيح يحفظ الوظيفة المعرفية لا عدد الكلمات.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «منهج البناء: الضغط التركيبي ومحكمة النسب» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «منهج البناء: الضغط التركيبي ومحكمة النسب» منفرداً: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدوداً بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «منهج البناء: الضغط التركيبي ومحكمة النسب» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب منهج البناء: الضغط التركيبي ومحكمة النسب مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

CoT · Search · Tools · Agentic Reasoning

حالة الفن الأولى: من الاستدلال النصي إلى الوكيل

تطورت هندسة الاستدلال الحديثة من إجابة مباشرة إلى سلاسل وسيطة، ثم إلى بحث متفرع، واستعمال أدوات، وذاكرة، وتغذية راجعة، ووكلاء متعددين. وتعرض الأدبيات الحديثة Agentic Reasoning بوصفه انتقالاً من التفكير في بيئة مغلقة إلى التخطيط والفعل والتعلم داخل بيئات متغيرة. غير أن زيادة الحلقات والوكلاء لا تضمن صدقاً أعلى؛ فقد تتضاعف الأخطاء المترابطة، وتتحول أداة التقييم إلى مصدر تحيز جديد، أو ينجح الوكيل في التنفيذ بينما يفشل في الغاية.

العائلة	قوتها	الفجوة الباقية
Chain / Self-Consistency	إظهار مسارات وحشد عينات.	لا يضمن Faithfulness أو صحة الإطار.
Tree/Graph Search	استكشاف بدائل وتراجع.	الانفجار وتقدير ضعيف لقيمة الفروع.
ReAct / Tool Use	وصل الاستدلال بالمعلومة والفعل.	Returned state والسلطة قد يقيان ضمنيين.
Reflection / Memory	إصلاح متكرر وتراكم خبرة.	قد تعيد الذاكرة ترسيخ تفسير زائف.
Multi-Agent Debate	تنوع نقدي وتخصص.	الوكلاء قد يكونون correlated ويصنعون إجماعاً زائفاً.
Agent-as-a-Judge	تقييم مسارات معقدة.	المحكّم نفسه يحتاج أدلة ومحاكم وعالم خارجي.

موضع الإضافة المساعفية

تضيف المنظومة Question Governance وActive Difference وMCD/Q-MCD وVascular Routing وIndependent Courts وWorld-Effect وReconstructive Memory. وهي لا تستبدل عائلات الأدبيات، بل تمنحها حقوق تشغيل وحدوداً: متى تستعمل، وما الدليل المطلوب، وما الذي يمنعها، وكيف تقاس إضافتها تحت Ablation.

المراجع المحورية

ReAct؛ Toolformer؛ Tree of Thoughts؛ Reflexion؛ GraphRAG؛ MemGPT؛ مسح Agentic Reasoning for LLMs (2026)؛ ومسوح الاستدلال المنطقي والوكلي الحديثة. تُعامل هذه الأعمال خطوط أساس ومصادر آليات، لا أدلة تلقائية على صحة التركيب المقترح.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «حالة الفن الأولى: من الاستدلال النصي إلى الوكيل» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «حالة الفن الأولى: من الاستدلال النصي إلى الوكيل» منفرداً: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدوداً بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «حالة الفن الأولى: من الاستدلال النصي إلى الوكيل» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب حالة الفن الأولى: من الاستدلال النصي إلى الوكيل مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Causality · Neuro-Symbolic · Formal Proof · AGI Levels

حالة الفن الثانية: السببية والرمزية والعمومية

تؤكد الأدبيات أن الطلاقة اللغوية لا تكفي للاستدلال السببي أو المنطقي الصارم. تسعى المقاربات العصبية-الرمزية إلى وصل مرونة التمثيل بوضوح القواعد، وتستخدم أنظمة البرهان الصوري أدوات مثل Lean وCoq للتحقق من انتقالات محددة، بينما تضيف نماذج العالم السببية التدخل والحالات المضادة. أما أطر مستويات AGI فتميز بين عمق الأداء واتساعه واستقلاليته، وتنبه إلى أن العمومية ليست درجة Benchmark واحدة.

الفجوة قبل الصياغة الصورية

يمكن لـTheorem Prover أن يثبت صيغة لا تمثل الدعوى الأصلية. ويمكن للرسم السببي أن يكون منضبطاً لكنه يخلط كياناً بصفة أو معياراً بحدث. لذلك تحتاج المنظومة إلى طبقة Pre-Formal تنظّم التعريف، والجهة، والرتبة، والكم، والزمان، والسياق، قبل إرسال الجزء القابل للصياغة إلى الحاسب الصوري أو السببي. هنا يلتقي علم الكلام المجرد مع PPOA وARP.

اتجاهات ذات صلة

المسار	ما يقدمه	ما تضيفه الورقة
Neuro-Symbolic AI	تمثيل وقواعد قابلة للتنفيذ.	حاكمية اختيار النظام وترجمة الرتب.
Causal World Models	تدخل وتوقع حالات بديلة.	فرق حاكم وأثر ومراجعة السلطة.
Formal Verification	حسم محلي موثوق.	اختبار مطابقة الصياغة قبل البرهان.
Uncertainty in Agents	ضبط طلب المعلومة والتنفيذ.	فصل الثقة عن سلطة الحكم والفعل.
Levels of AGI	عمق/اتساع/استقلالية.	Transfer حاكمي عبر الأنواع والمزودين.

الفرضية الجامعة

يتفوق النظام الهجين لا بمجرد وضع LLM بجوار Logic Engine، بل عندما يعرف ما الذي ينبغي ترميزه، وأي خسارة حدثت في الترميز، وأي استنتاج يمكن إرجاعه إلى اللغة والعالم من غير تقوية غير مشروعة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «حالة الفن الثانية: السببية والرمزية والعمومية» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «حالة الفن الثانية: السببية والرمزية والعمومية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «حالة الفن الثانية: السببية والرمزية والعمومية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب حالة الفن الثانية: السببية والرمزية والعمومية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Reasoning Taxonomy

التصنيف الكلي لأنماط الاستدلال

تستخدم المنظومة جميع أنماط الاستدلال بوصفها Operators متخصصة لا مراتب متنافسة على سيادة مطلقة. الاستنباط يحفظ اللزوم داخل نظام مضبوط، والاستقراء يعمم تحت عينة وحدود، والاختطاف يولد أفضل تفسير مؤقت، والقياس ينقل بنية لا مجرد ألفاظ، والاستدلال السببي يربط التدخل بالنتيجة، والمضاد للواقع يقيس أثر غياب العامل، والجدلي يضغط الموقف بمعارض قوي، والتركيبي يبني نموذجاً أعلى دون طمس الخلاف، والزمني يحفظ ترتيب الحالة والأثر، والفتّاح يولد فضاءً جديداً للسؤال والتمثيل.

النمط	المدخل	المخرج	الخطر الحاكم
Deduction	قواعد + حالة	لازم داخل النظام	صحة القاعدة/التمثيل.
Induction	عينات	قاعدة احتمالية	التحيز والنقل خارج النطاق.
Abduction	آثار	تفسير مرشح	تحويل الأفضل إلى حقيقة.
Analogy	بنيتان	نقل علاقة/دور	تشابه سطحي أو اختلاف سببي.
Causal	تدخلات/زمن	آلية وتوقع	Confounding ونموذج عالم ناقص.
Counterfactual	نموذج + بديل	فرق سببي محتمل	عالم مضاد غير مشروع.
Dialectical	مواقف متعارضة	تمييز أو تعديل	مناظرة بلا معيار خارجي.
Compositional	وحدات وعلاقات	حل مركب	تعميم محفوظ لفظياً فقط.
Temporal	حالات متعاقبة	سبب/خطة زمنية	خلط زمن الدليل بزمن الحدث.
Fattah/Open	حدود مسألة	سؤال/أداة/فضاء جديد	فتح غير محكوم وانفجار البحث.

قاعدة الاختيار

لا يسأل الراوتر «أي نمط أذكى؟» بل: ما نوع الدعوى؟ ما المطلوب إثباته؟ ما أثر الخطأ؟ ما قيمة معلومة إضافية؟ وما أقل تركيب كاف من Operators يحقق الحكم تحت حدود الزمن والكلفة والسلطة؟

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «التصنيف الكلي لأنماط الاستدلال» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «التصنيف الكلي لأنماط الاستدلال» منفرداً: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدوداً بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «التصنيف الكلي لأنماط الاستدلال» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب التصنيف الكلي لأنماط الاستدلال مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Kalam as Meta-Reasoning, not Dogma

الأساس الكلامي المجرد للحكم في المعنويات

يستخرج من علم الكلام هنا جهاز عمليات، لا نتيجة مذهبية مغلقة: تحرير محل النزاع، بيان الجهة، تفكيك الدعوى والمحمولات، التمييز بين التصور والتصديق، استخراج اللوازم، كشف الدور والتسلسل، ترتيب القطعي والظني، بناء المعارضة، والتمييز بين الواجب والممكن والممتنع تحت تعريفات مصرح بها. هذه العمليات تهم AGI لأنها تقع قبل البرهان أو التجربة: فهي تحدد ما الذي نريد إثباته، وبأي معنى، وفي أي عالم، وتحت أي رتبة من الأدلة.

التحويلات الثلاثة

- تحويل المصطلح التاريخي إلى وظيفة: «تحرير محل النزاع» يصبح Schema لكشف اختلاف الموضوع والمحمول والكم والجهة والسياق.
- فصل الأداة عن النتيجة: يستطيع النظام فحص الدور والتسلسل من غير برمجة الخلاصة سلفاً.
- ربط كل حكم بمحكمة خارجية: Formal Proof أو Empirical Test أو Provenance Retrieval أو Normative Charter أو World Effect.

الكلي والجزئي والمعنوي

المعنوي لا يُعامل كشيء مادي مخفي، بل كبنية علاقية أو معيارية أو قصدية لها شروط تحقق وتمثيل. والكلي لا يوجد في النظام بوصفه كلمة عامة فقط، بل بوصفه قاعدة انطباق تحفظ ثوابت وتصرح باستثناءات وحدود. أما الجزئي فهو حالة مقيدة بسياق وزمان وهوية، والحكم عليه يحتاج تنزيل الكلي بعد اختبار شروطه، لا مجرد العثور على تشابه لغوي.

القيد المنهجي

لا يزعم FSKE أن الأدوات الكلامية وحدها تحسم قضايا الطبيعة أو الرياضيات أو الأخلاق. وظيفتها Meta-Governance: تعيين رتبة القضية، وتنظيم النزاع، ومنع الانتقال غير المشروع، ثم تفويض الجزء المختص إلى المنطق أو التجربة أو المعيار أو الأداة المناسبة.

محكمة الهدم

إذا تحولت المصطلحات الكلامية إلى زخرفة، أو كانت نتائج المحرك تابعة للمدرسة المضمرة لا لنوع الدليل، أو لم تحسن كشف خلط الجهة والرتبة مقارنة بخط أساس حديث، فتُخفض الطبقة إلى Historical Inspiration ولا تدخل Kernel.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الأساس الكلامي المجرد للحكم في المعنويات» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الأساس الكلامي المجرد للحكم في المعنويات» منفرداً. يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدوداً بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الأساس الكلامي المجرد للحكم في المعنويات» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الأساس الكلامي المجرد للحكم في المعنويات مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتاً عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Genealogy of Moussaif AGI

النسب النظري من الوعاء إلى النواة الموحدة

لا تمثل أسماء المشروع جزرا ولا مراحل تلغي ما قبلها، بل سلسلة حلّ فجوات: الوعاء يحدد طبقة الخبرة، الفرق يحدد موضع العمل، MCD يقيس القيمة، Q-MCD يجعل السؤال حاكما، HAKIM-MCD يحول المفاهيم إلى Pipeline، MCAI يضيف الوكالة، MICAI يجمع المظلة، MICAGI يوسع التوليد، NeoAGI ينزل النظرية إلى Runtime، MICAGFI يضم الفتح والحاكمية، AGIOS-M يفصل النواة عن النموذج، وMoussaif AGI Layer يحقق النقل بين المزودين.

المشكلة التي تعالجها النظرية

الفشل التاريخي المحتمل هو التعامل مع كل اسم بوصفه AGI كاملاً، أو استعماله مرادفًا لغيره. العلاج هو Record Binding: لكل اسم architecture_position وinputs وoutputs وowner وversion وmetrics وfailure_signature. بذلك يصبح النسب خريطة سببية يمكن الاستئصال منها لا سردًا دعائيًا.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

V0–V6 → ΔActive → MCD → Q-MCD → HAKIM-MCD → MCAI → MICAI → MICAGI → NeoAGI → MICAGFI/AGI Fattah → AGIOS-M → M-AGIL/Moussaif1B

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تدخل السلسلة في MURI بوصفها طبقات متمايزة: Portability، Runtime، Agency، Governance، Measurement، Ontology/State. لا يسمح للطبقة الأعلى أن تمحو بيانات الطبقة الأدنى، بل تنتج Delta موثقًا وقابلاً للرجوع.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Canonical Registry	يربط الاسم بآليته وفاصله.
Alias/Dedup Court	يدمج المرادفات ويمنع تضخم النظريات.
Architecture Positioner	يضع كل مفهوم في طبقة محددة.
Ablation Ledger	يقيس الأثر عند الحذف.

تمييزات مانعة للخلط

- MICAI مظلة معرفية، وMCAI قلب قرار داخلها.
- MICAGI معمارية توليد نحو العمومية، وNeoAGI نمط تشغيل.
- MICAGFI Meta-Architecture للفتح والحاكمية، لا اسم بديل لكل النظام.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الفرضية: يرفع التطبيع دقة التوجيه ويخفض التكرار واختطاف المصطلحات. الاختبار: أعط وكلاءً Corpus غير مطبع وآخر مطبعًا، وقارن Route Accuracy وCross-Project Leakage. تنهدم النظرية إذا لم يغير موضع الأسماء أي قرار أو أثر.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النسب النظري من الوعاء إلى النواة الموحدة» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النسب النظري من الوعاء إلى النواة الموحدة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النسب النظري من الوعاء إلى النواة الموحدة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النسب النظري من الوعاء إلى النواة الموحدة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Unified Sovereign Reasoning Architecture

المعمارية الجامعة للاستدلال الفتّاح

تعرّف المعمارية الذكاء العام بوصفه دورة فرق محكومة قابلة للرجوع، لا خاصية مستنتجة من الطلاقة أو الحجم. تبدأ بعقد غاية وسلطة، وتبني سؤالا وسياقا وفرقا، ثم تصنف الدعوى والأنطولوجيا، وتنتقي أصغر تركيب من حسب ومهارات وأدوات، وتخضعه لمحاكم مستقلة، وتصدر حكما أشمل، وتنفذ أقل فعل مأذون، وتقيس أثره، ثم تعيد بناء الذاكرة والحاكمية.

المشكلة التي تعالجها النظرية

الفراغ الذي تغلقه هو انفصال طبقات المعرفة عن طبقات الفعل: قد يعرف النظام حقيقة ولا يملك حق استعمالها، أو يملك صلاحية ولا يملك دليلاً، أو ينفذ خطة صحيحة محلياً لكنها تهدم غاية أعلى. لذلك يحمل كل انتقال Reversibility، Expected Effect، Evidence Rank، Authority، وStop Condition.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$G = (Constitution, Goal, Question, ContextAuthority, Difference, ClaimType, Ontology, Calculi, Route, Judgment, Action, Effect, Memory)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل MCD/Q-MCD في تقدير قيمة الفروق، وUSCN/DSC في حقوق السياق، وCPCU في اختيار الحُسُب، وARP/PPOA في سلامة التحويل، وHAKIM/NeoAGI في التنفيذ، وFSKE في الحكم الميتا، وWorld-Effect/RMI في التعلم.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
State Vector Manager	يحفظ الحالة وDeltas.
Sovereign Router	يختار المسار تحت السلطة.
Judgment Engine	يفصل المعرفة عن الالتزام.
World-Effect Monitor	يتحقق من الغاية خارج النص.
Reconstruction Governor	يصلح سبب الفشل.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

اختبار التفوق هو مهام طويلة الأفق يتغير فيها السياق والمزود والأداة، مع مخاطر وسلطة مختلفة. تنهدم الدعوى إذا بقي الأداء مرهوناً بنموذج واحد، أو إذا زاد التعقيد دون تحسن Transfer، أو إذا فشل النظام في إعلان UNKNOWN عند غياب حسب مشروع.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «المعمارية الجامعة للاستدلال الفتّاح» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «المعمارية الجامعة للاستدلال الفتّاح» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «المعمارية الجامعة للاستدلال الفتّاح» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب المعمارية الجامعة للاستدلال الفتّاح مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Canonical State and Typed Epistemic Objects

متجه الحالة والأنواع المعرفية

لا يمكن استدلال عام من دون حالة صريحة تميز ما هو مرصود وما هو مستنتج وما هو مأذون وما هو متقادم. يقترح النظام متجهًا Canonical لا يخزن النص فقط، بل Goal، Constitution، Authority، Budgets، Evidence، Route، Tools، Skills، Knowledge، Memory، Project Graph، World State، Governing Questions، Contract. كل تحديث هو Delta له مالك وزمن وسبب ومؤشر رجوع.

المشكلة التي تعالجها النظرية

الفجوة في الوكلاء التقليديين أن Prompt واحدًا يخلط الغاية والسياق والذاكرة ونتائج الأدوات، فيصعب معرفة من غيّر القرار ولماذا. يحول Typed State الاستدلال إلى انتقالات قابلة للمراقبة، ويمنع Model Adapter من تعديل الدستور أو السلطة، ويمنع الاستنتاج من الترقية إلى Observation بلا Returned-State Evidence.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\Omega_t = \langle C,G,Q,W,P,M,K,S,T,R,E,B,A \rangle \; ; \; \Omega_{t+1}=\Omega_t \oplus \Delta_t(\text{owner},\text{time},\text{reason},\text{rollback})$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يستعمل HAKIM الحالة كبوابة مراحل، ويستعمل NeoAGI Schema لتبادل الحالة بين النماذج، وتستعمل Courts النوع والرتبة بدل قراءة prose غير منظم، وتستعمل RMI سلسلة الDeltas لتحديد أدنى طبقة سببت الفشل.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Claim Atomizer	يفصل الادعاءات والافتراضات.
TruthStatus Tagger	يعين الرتبة والثقة.
State Delta Writer	يسجل التغيير وسببه.
Staleness Monitor	يخفض سلطة السياق القديم.
Conflict Register	يحفظ التعارض بدل إخفائه.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر النظرية بإعطاء وكلاء مهام فيها معلومات متقادمة وصلاحيات متغيرة. يفترض أن يخفض Typed State الأخطاء المتسلسلة ويزيد Replayability. تنهدم إذا لم يستطع محكم مستقل إعادة تفسير القرار من السجل، أو إذا أمكن للنص الحر تقديم تتبع مكافئ بكلفة أقل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «متجه الحالة والأنواع المعرفية» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «متجه الحالة والأنواع المعرفية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «متجه الحالة والأنواع المعرفية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب متجه الحالة والأنواع المعرفية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Task Contract and Question Genesis

عقد المهمة ونشأة السؤال الخفي

السؤال الظاهر ليس دائمًا القضية التي إذا حلّت تغير القرار. لذلك تبدأ المنظومة بتحويل الطلب إلى عقد يحدد الغاية والمخرج والجمهور والقيود وما ليس مطلوبًا ومعيار النجاح والسلطة وقاعدة التوقف. ثم تستخرج السؤال الخفي: المجهول الذي إذا انخفض عدم اليقين حوله تغير الفعل أو التفسير أو اختيار الأداة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج الآلية فشلين: Answering the Wrong Question، وPremature Formalization. فهي تفصل الصياغة عن البنية، وتولّد أسئلة تعريف وسبب وقياس وحدود وأثر، ثم تحتفظ بالأسئلة ذات Information Gain أو Decision Value الموجب. السؤال يصبح Object له مجال وطبقة ومراتب أدلة ومكذّب، لا مجرد نص.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Q^* = \arg\max_Q \left[\Delta\text{Decision}(Q)+\Delta\text{Model}(Q)+\Delta\text{Safety}(Q)-\text{Cost}(Q)-\text{Noise}(Q)\right]$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

Q-MCD يزن عمق السؤال، وUSCN يربطه بالسياق، وVascular Routing يخصص الحساب للأسئلة العتبية، وFSKE يحرر الجهة ومحل النزاع، وWorld-Effect يولد السؤال الأعلى بعد الفعل.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Intent Contract Compiler	يحوّل الطلب إلى مواصفة.
Hidden Question Miner	يكشف الحاجة غير الملفوظة.
Question Lattice Builder	ينظم الأسئلة والتبعيات.
Question Density Meter	يقيس العائد لا العدد.
Threshold Question Generator	يحدد متى نحتاج أداة أو تصعيدًا.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: مهام ذات صياغة خادعة أو هدف ضمني. تقاس نسبة اكتشاف السؤال الذي يغير القرار، وكلفة الاستيضاح، ومعدل الإجابة الممتازة عن المسألة الخطأ. تنهدم إذا ولّد النظام أسئلة كثيرة بلا تغيير في Route أو Judgment.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «عقد المهمة ونشأة السؤال الخفي» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «عقد المهمة ونشأة السؤال الخفي» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «عقد المهمة ونشأة السؤال الخفي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب عقد المهمة ونشأة السؤال الخفي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Meta-Governed Theory of Question Spaces

M-GTQS والكثافة السؤالية وطبقات السؤال

السؤال ليس مدخلا ساكنًا بل بنية متعددة الطبقات: سؤال بذري يفتح المجال، فاصل يميز تفسيرين، عتبي يقرر التصعيد، مضاد يقلب الفرض، استرجاعي يوجه الذاكرة، وعائي يخصص الحساب، أمني يضبط السلطة، وسؤال أعلى يحاكم الإطار نفسه. M-GTQS ينظم انتقال النظام بين هذه الطبقات كي لا يصبح الاستكشاف ضجيجًا.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تقاس الكثافة السؤالية بعدد الفروق والأحكام والمسارات التي تتغير لكل وحدة سؤال، لا بعدد علامات الاستفهام. وقد يكون سؤال واحد أعلى كثافة من مئة سؤال فرعي. وتكشف Question Layers متى يكون السؤال جزئيًا، بنيويًا، أنطولوجيًا، معياريًا، أو ميتا-حاكميًا.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$QD(Q) = [RelevantDifferences \times DecisionShift \times TransferValue \times Falsifiability] / [Redundancy \times Cost \times Ambiguity]$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تغذي طبقات السؤال Q-MCD وSparse HyperRouting؛ وتستعملها USCN لفتح سياقات مختلفة؛ وتستعملها RMI للصعود إلى الطبقة التي تحتاج إصلاحًا. السؤال الأعلى لا يستبدل التفصيل، بل يعيد ترتيب حقوقه.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Question Layer Classifier	يعين مستوى السؤال.
Seed Question Extractor	يستخرج البذرة.
Discriminating Question Forge	ينتج فاصلًا تجريبيًا.
Question Pruner	يحذف الأسئلة غير القرارية.
Higher-Question Regenerator	يولد إطارًا جديدًا بعد الأثر.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

يفترض أن تحسن الكثافة السؤالية Time-to-Decision وتقلل Token Waste. تنهدم النظرية إذا كان QD غير قابل للمعايرة بين المحكمين، أو إذا أدت الأسئلة الأعلى إلى تجريد يفقد فرقًا جزئيًا حاسمًا.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «M-GTQS والكثافة السؤالية وطبقات السؤال» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «M-GTQS والكثافة السؤالية وطبقات السؤال» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «M-GTQS والكثافة السؤالية وطبقات السؤال» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب M-GTQS والكثافة السؤالية وطبقات السؤال مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Active Difference and ΔH*

الفرق الفاعل والفرق الحاكمي الأعلى

الذكاء لا يبدأ من جمع المعلومات بل من تعيين الفرق الذي إذا انقلب تغير الحكم أو المسار أو الفعل. يميز النظام بين فرق وصفي، وظيفي، سياقي، حاكمي، وحاكمي أعلى. الفرق الأعلى ليس الأكبر عدديًا أو الأبرز لغويًا؛ بل الذي يعيد ترتيب شبكة من الأحكام التابعة تحت اعتبارية مشروعة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تولد المنظومة اعتباريات إبستيمية وسببية ومعيارية وتشغيلية، وتقدر ما يحفظه كل إطار وما يفقده، ثم تختبر انقلاب القرار عند تغيير كل فرق. إذا أزيل الفرق المعلن وبقي القرار، فهناك فجوة حاكمية أو تفسير بعدي؛ وإذا تغير القرار بعامل غير مسجل فهناك حاكمية خفية.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$L(I)=\alpha Causal+\beta Coverage+\gamma Consistency+\eta Reversibility+\theta GoalFit-\lambda Loss-\mu Cost \ ; \ \Delta H^*=argmax_{\delta} \ DecisionCascade(\delta|I^*)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يتقدم الفرق الحاكم على MCD المحلي؛ فهو يحدد ما الذي يستحق القياس. ويربط USCN الفرق بعقد السياق، وينزله HAKIM إلى قيود وخطة، ثم يراجع World-Effect شرعيته بعد الفعل.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Critical Difference Extractor	يبني Difference Object.
Consideration Generator	ينتج أطر المقارنة.
Inversion Test	يقيس انقلاب الحكم.
Governance Gap Detector	يكشف الفرق المعلن والزائف.
Loss Ledger	يسجل ما يسقطه التجريد.

تمييزات مانعة للخلط

- علو التجريد لا يساوي حق الحاكمية.
- اتساع السياق لا يساوي قوة السببية.
- فرق صغير قد يبطل سلسلة كبيرة من الأحكام.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر النظرية في مهام يتعارض فيها فرق أداء محلي مع خطر نادر أو قابلية رجوع. تنهدم إذا لم تتفوق على Salience أو Attention في اختيار المتغير الذي يغير القرار، أو إذا كان توليد الاعتباريات اعتباطيا وغير قابل للمراجعة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الفرق الفاعل والفرق الحاكمي الأعلى» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الفرق الفاعل والفرق الحاكمي الأعلى» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الفرق الفاعل والفرق الحاكمي الأعلى» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة، وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الفرق الفاعل والفرق الحاكمي الأعلى مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Meta-Complex Differential

MCD: الكثافة التعقيدية الفارقة

يقيس MCD قيمة مسار أو تمثيل من خلال الفرق والتكامل والحس الزمني والوكالة والغاية والسياق/التركيب، بعد طرح الضجيج. ليست الصيغة رقمًا كونيًا، بل Scorecard تمنع مساواة الطول والبلاغة بالقيمة المعرفية، وتكشف أين يضيف المكوّن قدرة سببية أو نقلًا أو أمانًا.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تظهر الحاجة إليه عندما تتنافس مسارات كثيرة: بحث موسع، نموذج أكبر، أداة، محكمة، أو جواب مباشر. يتيح MCD مقارنة متعددة الأبعاد، لكن لا يسمح بمتوسط يخفي عيبًا قاتلاً؛ لذلك تُفصل Safety Floors وAuthority Gates عن الدرجة الإجمالية.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$MCD=\lambda_1 D+\lambda_2 I+\lambda_3 T+\lambda_4 A+\lambda_5 P+\lambda_6 C-\lambda_7 N$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يستقبل MCD الفرق الحاكم ولا يختاره منفردًا، ويغذيه Q-MCD بجودة السؤال، ويستخدمه Router لتقدير المنفعة، وتستعمله Novelty Court لتمييز تركيب جديد من اسم جديد.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
MCD Mapper	ينتج Heatmap للأبعاد.
Noise/Redundancy Tax	يعاقب التكرار.
Fatal-Flaw Gate	يمنع التعويض العددي.
Weight Calibration Bench	يضبط λ حسب المهمة.
Ablation Comparator	يقارن المكوّن بخط أساس.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الفرضية: يحقق Vector MCD توافقًا أعلى مع الأثر الحقيقي من مقاييس الطول أو ثقة النموذج. ينهدم إذا كانت الأوزان غير مستقرة أو قابلة للتلاعب، أو إذا لم تتنبأ الدرجات بتحسن خارجي تحت Holdout.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «MCD: الكثافة التعقيدية الفارقة» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «MCD: الكثافة التعقيدية الفارقة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «MCD: الكثافة التعقيدية الفارقة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب MCD: الكثافة التعقيدية الفارقة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Question-Governed MCD

Q-MCD: السؤال بوصفه حاكمًا لمعيار القيمة

قد يكون المسار ممتازا داخل سؤال فاسد. تضيف Q-MCD عاملا يعيد وزن أبعاد القيمة حسب نوع السؤال والغاية والخطر: في مسألة تشخيصية قد تكون الحساسية آهم، وفي نشر غير قابل للرجوع تصبح السلامة أعلى من السرعة، وفي بحث سببي يصبح التنبؤ التدخلي أهم من ملاءمة الماضي.

المشكلة التي تعالجها النظرية

ليست Ω(Q) معاملًا زخرفيًا، إنها عقد يحدد مجال المسألة، ونوع الدليل، وطبقة التجريد، وما يعد فشلاً، ومتى ينبغي التوقف. وإذا كان السؤال في الفضاء الخطأ ينهار العائد ولو ارتفع MCD المحلي.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$MCD_Q=\Omega(Q)\times MCD \; ; \; Q_{depth}=(q_d+q_i+q_t+q_a+q_p+q_c)/(1+q_n)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تربط Q-MCD M-GTQS بالRouter والمحاكم. وتسمح للحكم الأشمل بأن يعلن: هذه النتيجة قوية جوابًا لسؤال وصفي، لكنها ضعيفة بالنسبة لسؤال سببي أو معياري.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Q-MCD Scorer	يقدر قيمة المسار تحت السؤال.
Question-Weight Compiler	يحوّل السؤال إلى أوزان.
Scope Drift Detector	يكشف تغير السؤال أثناء العمل.
Answer-Question Alignment Test	يقيس التطابق.
Question Hijack Alarm	يمنع استبدال الغاية.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر في مجموعات لها البيانات نفسها وأسئلة مختلفة. يفترض أن تتغير المسارات والأحكام على نحو مبرر. تنهدم إذا كانت Ω(Q) مجرد إعادة تسمية للPrompt، أو إذا لم تحسن اكتشاف الإجابات الصحيحة عن السؤال الخطأ.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «Q-MCD: السؤال بوصفه حاكمًا لمعيار القيمة» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «Q-MCD: السؤال بوصفه حاكمًا لمعيار القيمة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «Q-MCD: السؤال بوصفه حاكمًا لمعيار القيمة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب Q-MCD: السؤال بوصفه حاكمًا لمعيار القيمة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Governed Reasoning Pipeline

HAKIM-MCD: من القياس إلى خط تشغيل حاكم

يحوّل HAKIM-MCD النظرية إلى مراحل: استخراج الفرق، قياس MCD/Q-MCD، توجيه وعائي، توليد مسارات مرشحة، تفنيد وتحقق، اختيار وكالة، آثر عالمي، وذاكرة إعادة البناء. قيمته أنه يمنع القفز من تمثيل أولي إلى فعل، ويجعل كل مرحلة تملك Input/Output Contract ومحكمة توقف.

المشكلة التي تعالجها النظرية

الـPipeline ليس تسلسلاً جامدًا؛ قد يعود من المحكمة إلى السؤال، أو من الأثر إلى الأنطولوجيا، أو يتخطى أدوات غير لازمة. لكنه يفرض Trace يبين لماذا فُتح فرع، وما الدليل، وما الميزانية، ولماذا أغلق.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

Difference → Q/MCD → Vascular Route → Candidates → Courts → Judgment → Authorized Action → World Effect → Reconstructive Memory

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يمثل HAKIM العمود الفقري الذي تركب داخله CPCU وARP وPPOA وDSC وFSKE. ويصبح في NeoAGI Runtime State Machine، وفي Moussaif1B Overlay بروتوكولًا محايدًا للنموذج.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Stage Gate Controller	يتحقق من شروط العبور.
Trace Writer	يسجل المسارات والرفض.
Loop Governor	يمنع الدوران.
Escalation Manager	يصعد عند الخطر أو الجهل.
Rollback Orchestrator	يعيد الحالة عند فشل الفعل.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: مقارنة HAKIM بخطوط RAG/ReAct/Reflection تحت ميزانية واحدة. ينهدم إذا زادت المراحل Latency بلا تحسن في Success، أو إذا لم يكن المسار قابلاً للإعادة، أو إذا تحولت البوابات إلى Checklist شكلي.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «HAKIM-MCD: من القياس إلى خط تشغيل حاكم» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يُربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «HAKIM-MCD: من القياس إلى خط تشغيل حاكم» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «HAKIM-MCD: من القياس إلى خط تشغيل حاكم» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب HAKIM-MCD: من القياس إلى خط تشغيل حاكم مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Moussaif Comprehensive Judgment Theory

نظرية الحكم المعرفي الحاكمي الشامل

الحكم على الشيء ليس علمه وحده، بل علمه، وعلم حدود العلم به، وحاكمية المعيار الذي يمنحه رتبته، ودرجة الالتزام المسموح بها، وصلته بالفعل والأثر والرجوع. لذلك يقع Comprehensive Judgment Engine بين Knowledge State وAgency Selection، ويمنع أن تتحول الحقيقة الجزئية إلى قرار كلي أو أن يتحول احتمال إلى تنفيذ غير قابل للرجوع.

المشكلة التي تعالجها النظرية

الحكم Object مركب من موضوعٍ ومحمولٍ وجهة وكم ودليل وسياق وسلطة ومدة صلاحية واعتراضات وشرط انتهاء واختبار رجوع. يولد النظام أحكامًا منافسة، ويمررها عبر Governance وDemolition Courts، ثم يصدر حكمًا مؤقتًا لا يمحو درجات عدم اليقين.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$J^{*}=\langle Subject,Predicate,Aspect,Quantifier,Evidence,Context,Authority,Commitment,Expiry,Rollback\rangle$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يعبر الحكم أوعية V3 المعنى، V4 الوكالة، V5 الغاية، V6 حاكمية الحاكمية. يتلقى من FSKE تحرير القضية، ومن DSC حق السياق، ومن CPCU نتائج الحُسُب، ويسلم إلى Agency Selection التزامًا محدودًا.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Judgment Object Builder	ينظم عناصر الحكم.
Commitment Calibrator	يفصل الثقة عن الالتزام.
Governance Court	يفحص حق المعيار.
Expiry/Review Scheduler	يمنع دوام الحكم بلا مبرر.
Rollback Test	يحدد أثر التراجع.

تمييزات مانعة للخلط

- المعلومة ليست حكمًا.
- الثقة ليست سلطة.
- صحة الوصف لا تكفي لمشروعية الفعل.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر النظرية في حالات يملك النظام فيها معرفة صحيحة لكن سلطة ناقصة، أو بيانات عامة وسياق فردي غائب. تنهدم إذا أمكن لمقياس Confidence وسياسة صلاحيات بسيطة تمثيل كل وظائف J^{*} من غير فقد في التفسير أو الأثر.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظرية الحكم المعرفي الحاكمي الشامل» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظرية الحكم المعرفي الحاكمي الشامل» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظرية الحكم المعرفي الحاكمي الشامل» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظرية الحكم المعرفي الحاكمي الشامل مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Unified Sovereign Context Network — USCN

شبكة السياق الحاكمي الموحد

السياق لا يضيف كلمات حول السؤال فقط؛ بل يفتح إمكانات المعنى ويحدد أي علاقة أو دليل أو ذاكرة يمكنه تغيير الحكم. تقترح USCN تمثيل السياقات كشبكة عقد مرتبطة بالمهمة والفاعل والزمن والمجال والغاية والسلطة، مع علاقات دعم وتعارض وتخصيص ونسخ وانتهاء.

المشكلة التي تعالجها النظرية

المشكلة في Context Windows وRAG أنها تقيس الصلة غالبًا، بينما قد تكون معلومة شديدة الصلة بلا حق في تجاوز دستور أو مصدر أحدث أو سياق خصوصية. لذلك يفرق النظام بين Relevance وGovernance Right، ويمنع التضخم السياقي الذي يسوي كل المقاطع المسترجعة.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$USCN=(Nodes,Relations,Scope,Freshness,Authority,Activation,Expiry,Override,Provenance)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تغذي الشبكة Q-MCD والفرق الحاكم، وتحدد للRouter مصادر وSkills مسموحة، وتزود الحكم الأشمل بحدود الانطباق، وتكتب Memory Boundary تمنع تسرب مشروع إلى آخر.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Context Graph Builder	يبني العقد والعلاقات.
Scope Resolver	يحدد حدود السياق.
Freshness/Staleness Monitor	يعدل السلطة بالزمن.
Cross-Context Conflict Court	يكشف تعارض السياقات.
Project Boundary Guard	يمنع تسرب الذاكرة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الفرضية: تخفض USCN Context Hijacking وCross-Project Leakage وتزيد دقة استرجاع السياق الذي يغير الحكم. تنهدم إذا كانت Graph أكثر تعقيدًا من أثرها، أو إذا لم تتفوق على Metadata Filtering بسيط.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «شبكة السياق الحاكمي الموحد» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «شبكة السياق الحاكمي الموحد» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «شبكة السياق الحاكمي الموحد» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب شبكة السياق الحاكمي الموحد مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Context-to-Governance Binding

ربط السياق بحقوق الحاكمية

لا يكفي أن تكون المعلومة موجودة في Graph؛ يجب أن تحمل بيانا يحدد متى تصبح حاكمة، وما الذي تستطيع تجاوزه، وما الدليل المطلوب لتفعيل سلطتها، ومتى تنتهي. هذا الربط يحول السياق من مادة تفسير إلى عنصر دستوري محدود الحقوق.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تمنع الآلية ترقية تعليمات منخفضة السلطة داخل مستند أو صفحة ويب إلى أوامر تتجاوز عقد المستخدم. كما تمنع ذكرًا قديمًا أو افتراضًا سابقًا من قيادة فعل حالي بلا إعادة تحقق. كل عقدة Context تملك Authority Tier وActivation Predicate وOverride Set وExpiry وEvidence Requirement.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\text{Binding}(x)=\langle \text{AuthorityTier},\text{Scope},\text{Activation},\text{EvidenceNeed},\text{Overrides},\text{Expiry},\text{Revocation}\rangle$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يعمل الربط مع Anti-Hijack وDSC، ويدخل في Provider/Tool Policy، ويمنح FSKE أساسًا لتمييز الدليل عن الدعوى، ويحدد لـJudgment Engine مقدار الالتزام المشروع.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Authority Tagger	يصنف حقوق العقدة.
Activation Predicate Checker	يتحقق من شرط التفعيل.
Override Resolver	يفصل التعارضات.
Revocation Ledger	يسجل سحب السلطة.
Instruction-Origin Inspector	يكشف مصدر التعليمات.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار هو Prompt Injection وStale Context وConflicting Policies. تنهدم النظرية إذا لم تخفض الهجمات مقارنة بترتيب System/User/Tool التقليدي، أو إذا جعلت الصلاحيات جامدة بحيث تفشل في تغير السياق المشروع.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «ربط السياق بحقوق الحاكمية» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «ربط السياق بحقوق الحاكمية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «ربط السياق بحقوق الحاكمية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب ربط السياق بحقوق الحاكمية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Abstract Pattern Theory

النمط المجرد بوصفه بنية قابلة للنقل

النمط المجرد ليس تكرار صفات أو قرب Embeddings؛ بل ثبات نسبي في منظومة أدوار وعلاقات وقيود وتحولات وآثار تحت تبدل الوعاء واللغة والمجال. فالعدل والهوية والسلطة والسببية والغاية لا تدرك كأشياء مادية، لكنها تمتلك بنى يمكن استخراجها ومقارنتها ونقلها واختبارها.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تفصل النظرية بين الارتباط والتشابه والبنية والقانون الحاكمي. لا يصبح Pattern معرفة إلا إذا ثبت تحت تحويلات، ونجا من حالات مضادة، وحمل حدود استعمال، وأنتج تنبؤًا أو سؤالًا أو فعلًا يتجاوز أمثلة الاستخراج.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$AbstractPattern=Invariant(Roles,Relations,Constraints,Transformations,Effects \mid Context,Question)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يستخرج MCD الفرق الذي يولد التجريد، وتعين Q-MCD المستوى المناسب، وتمنح USCN السياق، وPPOA يختبر المطابقة، وFSKE يفحص الكلي والجزئي، وWorld-Effect يختبر النقل.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Invariant Extractor	يبحث عن الثوابت.
Surface-Similarity Suppressor	يقاوم العلامات السطحية.
Role Graph Matcher	يطابق الأدوار.
Transformation Stability Test	يبدل الوعاء.
Boundary Case Generator	يبني حالات تكسر النمط.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر النظرية على نقل بنية من السياسة إلى الهندسة أو من النص إلى الفعل مع تبديل الأسماء. تنهدم إذا نجح النموذج بسبب تشابه لغوي، أو إذا لم يتنبأ النمط بحالات جديدة، أو إذا لم يمكن تعيين موضع انكساره.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النمط المجرد بوصفه بنية قابلة للنقل» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلًا. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النمط المجرد بوصفه بنية قابلة للنقل» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النمط المجرد بوصفه بنية قابلة للنقل» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النمط المجرد بوصفه بنية قابلة للنقل مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Sovereign Role and Ontology Matching

المطابقة الدورانية والأنطولوجية

القياس الصحيح لا يربط الكلمات بل الأدوار والعلاقات والاتجاهات والقيود والآثار. تقارن الآلية Graphين، وتفحص هل العلاقة من النوع نفسه، وهل اتجاهها وشرطها محفوظان، وما الذي يتغير عند التدخل، وأين تنكسر المطابقة. ثم ترفع العلاقات المختلفة سطحياً إلى Meta-Relation مثل تخصيص الموارد أو التثبيط أو المراجعة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج الآلية False Analogy وCategory Error. فقد تشترك شبكة عصبية ومؤسسة في «التوزيع»، لكن لا يلزم أن تتطابق ماهيتهما أو نوع الوكالة. لذلك يحمل الجسر المفهومي ما يحفظه وما لا يحفظه، وخطر التضليل، وفائدة تشغيلية أو توقعاً قابلاً للفحص.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\mathrm{Match}(G_1,G_2)=\mathrm{RolePreservation}\times\mathrm{RelationType}\times\mathrm{Direction}\times\mathrm{ConstraintFit}\times\mathrm{InterventionAgreement}-\mathrm{CategoryError}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تغذي Abstract Pattern وPPOA وCPCU. ويستخدمها HyperSkill Transfer لتحديد الجزء القابل للنقل من مهارة بين مجالين، لا نسخ الإجراء كاملاً.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Ontology Type Checker	يمنع خلط الكيان والعلاقة.
Role Alignment Engine	يطابق الوظائف.
Meta-Relation Lifter	يرفع إلى علاقة أعم.
Analogy Breakpoint Finder	يحدد نقطة الانكسار.
Transfer Adaptation Compiler	يعيد معايرة المهارة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الفرضية: تحسن المطابقة الدورانية النقل مع تغيّر المفردات وتخفض false transfer. تنهدم إذا لم تتفوق على Semantic Similarity، أو إذا كانت Meta-Relations عامة بحيث تفسر كل شيء ولا تتنبأ بشيء.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «المطابقة الدورانية والأنطولوجية» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «المطابقة الدورانية والأنطولوجية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «المطابقة الدورانية والأنطولوجية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب المطابقة الدورانية والأنطولوجية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Vascular Superposition and Compute Routing

التراكب الوعائي وتوزيع الحوسبة

تعامل الوعائية الحاسوبية مع الاستدلال كشبكة موارد تتجه ديناميا إلى مواضع الفرق والخطر وعدم اليقين، لا كسلسلة متساوية الضغط. يحتفظ النظام بعدة فرضيات وسياقات ومسارات في تراكب موثوق، لكنه لا يشغلها جميعاً؛ يخصص الحساب حيث تكون قيمة المعلومة أو أثر العالم أو خطر الخطأ أعلى.

المشكلة التي تعالجها النظرية

يمنع هذا التصور مسارين متضادين: التفكير الضيق الذي يغلق مبكرًا، والانفجار الذي يشغل كل Agent وTool. التراكب يحتفظ بالتنوع، والRouting يضغطه إلى أصغر مجموعة كافية، والمحكمة تعيد فتح فرع إذا ظهر أثر مضاد.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Compute_i \propto \Delta Governance_i \times Uncertainty_i \times ExpectedEffect_i \times Risk_i / Cost_i$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يتلقى الراوتر Heatmaps من MCD/Q-MCD، وحقوقًا من DSC، وحدودًا من Budgets، ومعدلات نجاح من Route Memory. ويغذي HyperLoops وMulti-Agent Orchestration.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Vascular Compute Router	يوزع Tokens/Tools.
Hypothesis Reservoir	يحفظ بدائل غير مفعلة.
Bottleneck Detector	يحدد العقدة الناقصة.
Value-of-Compute Estimator	يقارن العائد بالكلفة.
Vascular Hijack Detector	يكشف استحواذ مسار واحد.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: مهام تتغير فيها نقطة الاختناق. يفترض أن يحقق الراوتر جودة مماثلة أو أعلى بكلفة أقل من تشغيل شامل. تنهدم النظرية إذا كانت تقديرات العائد أسوأ من سياسة بسيطة، أو إذا حُذفت فرضيات صحيحة مبكرًا.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «التراكب الوعائي وتوزيع الحوسبة» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «التراكب الوعائي وتوزيع الحوسبة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «التراكب الوعائي وتوزيع الحوسبة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب التراكب الوعائي وتوزيع الحوسبة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Minimum Sufficient Capability Composition

RouteScore وSparse HyperRouting

يختار Sparse HyperRouting أصغر مجموعة من النماذج والمهارات والأدوات والوكلاء تكفي لإحداث فرق قراري. لا تعني Sparse فقراً، بل رفض التكرار الحسابي. يوازن RouteScore بين Information Gain والأثر المتوقع والاستقلال وقابلية الرجوع، ويطرح الكلفة والتأخر والمخاطر والتشابه مع المسارات المختارة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

يحل مشكلة أن النموذج الأشهر أو الأكثر ثقة يستحوذ على كل المهام. يسجل تاريخ النجاح والفشل حسب Task Family وContext، ويخفض وزن المسارات المترابطة حتى لو بدت متعددة. كما يسمح بالجواب المباشر عندما لا تضيف الأداة أو المحكمة قيمة.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$RouteValue = EIG + ExpectedWorldEffect + Independence + Reversibility - Cost - Latency - Risk - Redundancy$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يرتبط بـMCD وDSC وProvider Sovereignty، ويختار HyperSkills داخل Bounded HyperLoops. بعد الأثر، تحدث RMI Route Memory وتفصل فشل النموذج عن فشل السؤال أو الأداة.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
RouteScore	يقيم المسارات.
Redundancy Grouper	يكشف الوكلاء المتشابهين.
Provider Adapter	يوحد القدرات.
Budget Allocator	يحدد الكلفة.
Fallback Policy	ينقل إلى بديل آمن.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تقاس Route Accuracy وCost-per-Verified-Success وDiversity of Evidence. تنهدم النظرية إذا لم تتفوق على Best-Model-Always أو Random Ensemble، أو إذا تعلم الراوتر Benchmark بدل القدرة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «Sparse HyperRouting وRouteScore» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، إختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «Sparse HyperRouting وRouteScore» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «Sparse HyperRouting وRouteScore» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب Sparse HyperRouting وRouteScore مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Internal-Time Causality

السببية الزمنية الداخلية

لا تقع كل الأدلة والأفعال في زمن واحد. تميز النظرية بين زمن الحدث، وزمن ظهور الدليل، وزمن صلاحية المعلومة، وزمن القرار، وزمن الأثر، وزمن تحديث الذاكرة. كما تمنح التفكير ميزانية داخلية تتغير مع الخطر وقابلية الرجوع وقيمة التأخير.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج الأخطاء الناتجة عن اعتبار دليل متأخر سببًا سابقًا، أو استخدام حالة صحيحة تاريخيًا لقرار حاضر، أو إغلاق Loop قبل ظهور الأثر. وتربط السببية بالاضطراب والتأخير: قد يكون الأثر غير خطي أو يتراكم بعد عدة خطوات.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\text{CausalLink}(A \to B) = \text{Mechanism} \times \text{TemporalOrder} \times \text{InterventionSupport} \times \text{DelayModel} - \text{Confounding}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع WMICAGI وWorld-Effect وCausal Memory. ويستخدم Inner-Time Budgeter Value of Information لتحديد متى ينتظر أو يجمع دليلًا أو ينفذ خطوة صغيرة.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Temporal Event Ledger	يسجل أزمنة متعددة.
Inner-Time Budgeter	يخصص وقت التفكير.
Delay/Decay Modeler	يمثل تأخر الأثر وتقادم الدليل.
Temporal Counterfactual Forge	يبني بدائل زمنية.
Premature Closure Alarm	يمنع الإغلاق المبكر.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: بيئات ذات نتائج متأخرة ومعلومات متقادمة. تنهدم إذا لم تحسن التنبؤ بالأثر أو إذا زادت الانتظار بلا فائدة قرارّية، أو إذا لم تميز correlation زمنيًا عن السببية.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «السببية الزمنية الداخلية» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «السببية الزمنية الداخلية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «السببية الزمنية الداخلية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب السببية الزمنية الداخلية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

World-Model MICAGI and Causal Memory

الذاكرة السببية وWMICAGI

تعيد WMICAGI بناء فرع world-model يربط الحالة الخارجية والمحاكاة والرسوم السببية والأفعال وDeltas. والذاكرة السببية لا تحفظ «ما نجح» فقط، بل تحفظ الحالة السابقة، والفعل، والتوقع، والنتيجة، والوسطاء، والعوامل المعدلة، والموقف المنافس، لكي لا تتحول المصادفة إلى Skill دائمة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

الفراغ في ذاكرة الوكلاء أن المسار الناجح قد يخزن كقاعدة من غير معرفة هل سببه الأداة أو السياق أو الحظ. لذلك لا ترقى الخبرة إلا بعد تكرار عبر ظروف مختلفة، وAblation، وفحص أثر جانبي، وتحديد حدود النقل.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$MemoryEpisode=\langle S_t,A_t,PredictedΔ,ObservedΔ,Mediators,Moderators,Alternatives,Court,TransferBoundary\rangle$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يتلقى WMICAGI الفرضيات من MICAGI، ويجربها Counterfactually، ويسلم لـNeoAGI خطة محدودة، ثم يعيد World-Effect النتائج إلى RMI وHyperSkill Promotion.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
GraphWorld Builder	يبني حالة سببية.
Causal Episode Writer	يحفظ المسار.
Counterfactual Simulator	يقارن بدائل.
Transfer Boundary Detector	يحدد مجال الصلاحية.
Memory Promotion Gate	يمنع ترقية النجاح الواحد.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر في بيئات تتغير فيها العلاقة السببية مع السياق. تنهدم إذا حفظت الذاكرة correlations فقط، أو إذا لم تحسن التنبؤ خارج العينة، أو إذا صنعت Simulation ثقة زائفة بلا تحقق عالمي.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الذاكرة السببية وWMICAGI» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الذاكرة السببية وWMICAGI» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الذاكرة السببية وWMICAGI» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الذاكرة السببية وWMICAGI مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Executable Knowledge Architecture

HyperKnowledge وKB-as-OS وGraphRAG

لا تخزن المعرفة كموسوعة فقط، بل كوحدات قابلة للتشغيل: Claim، Definition، Evidence، Assumption، Skill، Trigger، Court، Metric، Stop Rule، Rollback. يجمع التمثيل بين Graph للعلاقات، Vector للتشابه، وجداول للحالات والقياسات. ويسترجع Hyper-Referential GraphRAG الادعاء ومصدره واعتراضه وإصداره وأثره، لا مقطعًا مشابهًا فقط.

المشكلة التي تعالجها النظرية

المشكلة هي Embedding-only Reasoning وGraph Overconnection: قد يبدو الاسترجاع غنيًا لكنه لا يميز السببية من التشابه ولا القديم من الحاكم. لذلك يحمل كل Atom provenance وdate وconfidence وproject boundary وtruth status.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$KBUnit=(ClaimType,Source,Date,Relations,Trigger,Transform,Metric,Failure,Authority,Rollback)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يغذي KB-as-OS CPCU بالحُسُب والقواعد، وHAKIM بالProtocols، وHyperSkill Compiler بإجراءات متكررة، وUSCN بالسياق، وCourts بالمواقف المعارضة.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Knowledge Atomizer	يفكك المواد.
Hyper-Referential GraphRAG	يسترجع شبكة مرجعية.
Contradiction Register	يحفظ التعارض.
Provenance Tracker	يثبت المصدر والزمن.
Graph Overconnection Court	يمنع العلاقات الزائفة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: Provenance Completeness، Retrieval Precision، وDecision-Relevant Recall. تنهدم النظرية إذا زادت Graph كثافة بلا تحسن في قرار أو إذا فقد الضغط القدرة على الرجوع إلى المصدر.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «HyperKnowledge وKB-as-OS وGraphRAG» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «HyperKnowledge وKB-as-OS وGraphRAG» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «HyperKnowledge وKB-as-OS وGraphRAG» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب HyperKnowledge وKB-as-OS وGraphRAG مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Reversible Context Compaction

ROFSC واقتصاد السياق القابل للفك

لضغط التركيبي لا يختصر كل شيء بالتساوي، بل يحفظ النواة والعلاقات والحدود ومراتب الدليل والاستثناءات والمسارات المرفوضة، ويسجل الفقد. غايته حمل بنية كبيرة داخل سياق محدود مع إمكان إعادة توسيع العقدة عند الحاجة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

يعالج Overcompression الذي يحول الخلاف إلى خلاصة واحدة، وContext Bloat الذي يستهلك الحساب بلا أثر. يقسم المادة إلى Core وPeriphery وShadows، ويقيس الوظائف المعرفية المحفوظة لا نسبة الكلمات.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$CompressionQuality=(FunctionRetention\times RelationRetention\times Traceability\times Reversibility)/(Tokens\times LossRisk)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يعمل مع Moussaif AGI Layer لنقل state بين النماذج، ومع KB-as-OS لاستدعاء وحدات صغيرة، ومع Q-MCD لتحديد ما يجب حفظه تحت السؤال، ومع DSC لحماية الحقوق أثناء الضغط.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Compression Loss Ledger	يسجل المحذوف.
Core-Periphery-Shadow Matrix	يرتب المادة.
Reverse Substitution Test	يفحص قدرة الملخص على إعادة العمل.
Smart Return Map	يوجه إلى الأصل.
Context Budget Governor	يوازن Tokens وقيمة المعرفة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر النظرية بأن ينفذ وكيل جديد مهمة باستخدام النسخة المضغوطة فقط. تنهدم إذا أخفى الضغط قيدًا يغير الحكم، أو إذا لم يحقق توفيرًا حقيقيًا، أو إذا تعذر تفسير الفرق بين الأصل والملخص.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «ROFSC واقتصاد السياق القابل للفك» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلّطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «ROFSC واقتصاد السياق القابل للفك» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «ROFSC واقتصاد السياق القابل للفك» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب ROFSC واقتصاد السياق القابل للفك مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Reusable Governed Capability

HyperSkills: تحويل المعرفة إلى قدرة قابلة للنقل

HyperSkill ليست Prompt ضخما، بل قدرة لها Intent Signature وInput Schema وTool Permissions وOwner وVerifier وMetric وFailure Modes وMemory Rule. ترقّى من تجربة إلى مهارة فقط بعد نجاح متكرر في عائلات مهام مختلفة مع توثيق حدود الفشل.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج فجوة المعرفة غير القابلة للتنفيذ. فقد يعرف النظام خطوات عامة لكنه لا يملك Trigger أو شرط توقف أو أثرًا قابلاً للفحص. ويمنع العقد أن تتحول المهارة إلى صلاحية مفتوحة أو أن تخفي الافتراضات داخل النص.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$HS=\langle Trigger,Inputs,Transform,Tools,Authority,Metric,Verify,Failures,Output,Memory\rangle$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يختارها Sparse HyperRouting، ويركبها HAKIM داخل HyperLoops، وتستخرج من KB-as-OS، وتراقب RMI أسباب فشلها، وتنقلها AGI Layer بين المزودين عبر Capability Vector.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
HyperSkill Compiler	يحول الإجراء إلى عقد.
Compatibility Checker	يفحص المدخلات والمجال.
Promotion Gate	يتطلب نقلًا متكررًا.
Regression Harness	يكشف تدهور النسخة.
Skill Distiller	يضغط الخبرة دون فقد الحاكمية.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر المهارة في ثلاثة مجالات على الأقل مع تغيير نموذج وأداة. تنهدم إذا كان نجاحها تابعًا لصياغة واحدة، أو إذا عجز مشغل جديد عن تنفيذها من العقد، أو إذا لم تضف على Prompt قصير مضبوط.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «HyperSkills: تحويل المعرفة إلى قدرة قابلة للنقل» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «HyperSkills: تحويل المعرفة إلى قدرة قابلة للنقل» منفردًا. يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «HyperSkills: تحويل المعرفة إلى قدرة قابلة للنقل» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب HyperSkills: تحويل المعرفة إلى قدرة قابلة للنقل مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Progress-Governed Iteration

Bounded HyperLoops: الاستدلال الدوري المحدود

الحلقة الذكية ليست استمرار التفكير، بل دورة Observe→Hypothesize→Retrieve→Act→Verify→Critique→Repair→Measure Progress. تحمل ميزانية زمن وTokens وأدوات، وحد تكرار، وشرط تقدم، وسبب توقف وتصعيد ورجوع.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج Looping Without Learning، حيث يعيد النظام النقد نفسه أو يطيل النص ليخفي العجز. يحسب Loop Governor الفرق بين حالة قبل وبعد؛ فإذا لم يتحسن مقياس قرارّي أو دليل أو أثر، يغلق الدورة أو يغير الطبقة بدل تكرار المسار.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\text{Continue iff } \Delta\text{Progress} > \tau \wedge \text{Budget} > 0 \wedge \text{AuthorityValid} \wedge \text{ExpectedValue(next)} > 0$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تستقبل الحلقة Route من HAKIM، وتنفذ HyperSkills، وتستخدم Courts كمراقبين، وتعيد إلى RMI Failure Signature. في MEHDT-OS يصف N^2 فضاء الفروع الافتراضي، بينما تنفذ الحلقة مجموعة متناثرة فقط.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Loop Governor	يفرض الحدود.
Progress Meter	يقيس التغير الحقيقي.
Repetition Detector	يكشف النقد المكرر.
Checkpoint Manager	يحفظ حالة الرجوع.
Escalation Gate	يطلب إنسانًا أو أداة عند الحاجة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: قارن جودة/كلفة حلقات ثابتة ومحدودة بالمقياس. تنهدم إذا أغلق النظام مبكرًا على جواب ضعيف أو إذا بقيت شروط التقدم قابلة للتلاعب بواسطة النص نفسه.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «Bounded HyperLoops: الاستدلال الدوري المحدود» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، إختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «Bounded HyperLoops: الاستدلال الدوري المحدود» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «Bounded HyperLoops: الاستدلال الدوري المحدود» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب Bounded HyperLoops: الاستدلال الدوري المحدود مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Multi-Agent Role Contracts

العقود متعددة الوكلاء واستقلال الأدوار

توزع الوكالة إلى مولد فرضيات، مسترجع، محلل سببي، مدقق تعريفات، ناقد، منفذ، مراقب صلاحيات، وحكم مستقل. الاستقلال ليس تعدد أسماء، بل اختلاف الأدلة والأدوات وأهداف الدور ومصادر الخطأ.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج Correlated Agents وAuthority Concentration. لا يجوز أن يكون الراوتر والمنتج والمحكم وكاتب الذاكرة جهة واحدة بلا مراجعة، خصوصًا في الأفعال عالية الأثر. ويحمل كل Role Contract ما يستطيع رؤيته وفعله وكتابته وما يحتاجه من تحقق.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Role_i=(Goal,Inputs,BlindSpots,Tools,Authority,Evidence,Verifier,Stop,MemoryRights)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

ينظم NeoAGI orchestration، ويستخدم Sparse Router أقل فريق كاف، وتستعمل Fusion Synthesizer استقلال الأدلة في الوزن، ويمنع Epistemic Immune Filter الوكلاء من تبادل تعليمات مختطفة.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Agent Role Governor	يعين الأدوار.
Independence Estimator	يقيس ترابط الأخطاء.
Quorum Court	يفرض شروط قبول.
Communication Schema	يمنع prose مبهمًا.
Memory Rights Manager	يفصل صلاحيات الكتابة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الفرضية: يزيد فصل الأدوار اكتشاف العيوب القاتلة دون مضاعفة غير ضرورية للكلفة. تنهدم إذا كان الوكلاء يعيدون صياغة الموقف نفسه، أو إذا كان المحكم يعتمد على مخرجات المنتج بلا دليل مستقل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «العقود متعددة الوكلاء واستقلال الأدوار» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، إختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «العقود متعددة الوكلاء واستقلال الأدوار» منفردًا. يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «العقود متعددة الوكلاء واستقلال الأدوار» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب العقود متعددة الوكلاء واستقلال الأدوار مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Tool-Use Evidence Contracts

عقود الدليل في استعمال الأدوات

الأداة ليست Oracle. كل استدعاء يحدد الهدف، Schema المدخل، الصلاحية، الحالة المتوقعة، الأثر الجانبي، دليل النجاح، مهلة، وخطة رجوع. لا يقبل النظام «تم التنفيذ» من رسالة لغوية؛ بل يطلب Returned-State Verification مثل حالة خادم أو فرق ملف أو إيصال أو اختبار.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج Tool Overuse وUnverified Success وAuthority Creep. كما تميز بين أداة لجمع الدليل وأداة لإحداث أثر، وترفع معيار التحقق كلما قلّت قابلية الرجوع أو زادت الحساسية.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$ToolTrust = SchemaValidity \times ReturnedStateEvidence \times AuthorityCompliance \times SideEffectObservability \times Reversibility$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يستعمل HAKIM العقد قبل Agency Selection، وNeoAGI أثناء runtime، وWorld-Effect بعد التنفيذ، وSelf-Reconstruction Memory لحفظ نتيجة الأداة لا رواية النموذج عنها.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Tool Schema Validator	يفحص المدخل/المخرج.
Permission Engine	يتحقق من السلطة.
Returned-State Verifier	يثبت الحالة.
Side-Effect Monitor	يرصد الأثر الجانبي.
Safe-Retry/Backoff	يعالج الفشل المحدود.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: أدوات تعيد نجاحًا كاذبًا أو حالة جزئية. تنهدم النظرية إذا لم ترفع دقة اكتشاف التنفيذ الحقيقي، أو إذا أضافت Ceremony بلا خفض للفشل أو الخطر.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «عقود الدليل في استعمال الأدوات» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «عقود الدليل في استعمال الأدوات» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «عقود الدليل في استعمال الأدوات» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب عقود الدليل في استعمال الأدوات مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Court System Overview

نظام المحاكم: من النقد إلى الحاكمية المستقلة

المحاكم ليست Pass نهائيًا واحدا، بل عائلة Operators تهاجم طبقات مختلفة من الدعوى والمسار والفعل. تعمل مستقلة قدر الإمكان عن المنتج، وتصدر أحكام ADOPT أو REVISE أو MERGE أو HOLD أو REJECT أو ROLLBACK. وظيفتها ليست جعل النظام سلبيًا، لذلك تقترن بـSelective Rescue الذي يحفظ الجزء المثبت ويزيل العيب القاتل.

المحكمة	السؤال المركزي	ما ترفضه
تعريف/جهة	هل نعرف ما الذي نتنازع فيه؟	تعريف متحرك أو جهة مخلوطة.
دليل/رتبة	هل نوع الدليل يلائم نوع الدعوى؟	ترقية قرينة أو مصدر غير مستقل.
أنطولوجيا	هل الكيانات والعلاقات صحيحة؟	Category Error وFormalization Mismatch.
سببية	هل يوجد تدخل وآلية وزمن؟	Correlation narrated as cause.
تفنيد	ما الذي يكسر الدعوى؟	Unfalsifiable certainty.
اضطراب	هل تصمد تحت حذف أو تبديل؟	هشاشة لصياغة أو مثال.
جدة	هل يوجد فرق آلي/تنبؤي؟	إعادة تسمية.
قياس	هل Metric يمثل الغاية؟	Goodhart/metric substitution.
سلطة	هل الفعل مأذون وقابل للرجوع؟	Overreach.
أثر	ماذا تغير خارج النص؟	نجاح سردي بلا World Effect.

قانون الاستقلال

كلما كانت الدعوى أعلى أثرًا، زاد شرط أن يستخدم المتحقق مصدرًا أو أداة أو صياغة مختلفة. إجماع نماذج من العائلة نفسها لا يعادل استقلالًا. كما لا يسمح للمحكمة بإنشاء حقائق لتعويض نقص الدليل؛ دورها تخفيض الحكم أو فتح سؤال جديد.

مشكلة شلل المحكمة

قد يستمر النقد بلا قرار. لذلك تحمل المحكمة Stop Rule وMateriality Threshold: لا تعيد فتح الحكم إلا إذا كان الاعتراض يغير النتيجة أو السلطة أو الأثر أو عدم اليقين بمقدار معتبر.

شرط الهدم

إذا لم تغير المحاكم معدلات الخطأ القاتل أو الاسترجاع أو الرجوع، أو إذا زادت false rejection بصورة أعلى من قيمة الحماية، يجب معايرتها أو حذفها.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظام المحاكم: من النقد إلى الحاكمية المستقلة» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكون، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظام المحاكم: من النقد إلى الحاكمية المستقلة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظام المحاكم: من النقد إلى الحاكمية المستقلة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكون على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة، وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظام المحاكم: من النقد إلى الحاكمية المستقلة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Falsification-Before-Confidence

محكمة التفنيد قبل الثقة

لا ترتفع الثقة لأن المسار متماسك، بل لأنه عرض نفسه لمكذبات قوية ونجا مؤقتا. تطلب المحكمة حالة أو ملاحظة تبطل الدعوى، وتولد تفسيرا منافسا، وتصمم اختبارا فاصلا، وتخفض الرتبة إذا كانت النتيجة متوافقة مع عدة نماذج.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج Confirmation Bias وRationalization. كما تمنع غياب الدليل من التحول إلى دليل على الغياب من غير شروط. وتفصل بين فشل الاختبار وفشل النظرية وفشل الأداة التي نفذت الاختبار.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\text{Confidence_post} \propto \text{EvidenceIndependent} \times \text{SurvivedFalsifiers} \times \text{DiscriminatingPower} / \text{RemainingRivals}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تدخل بعد توليد المسارات وقبل Fusion، وترافق HyperSkill Promotion وMemory Promotion. ويولد PCO من التعارض مكذبات وتمييزات أعلى بدل التسوية.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Strongest Objection Generator	ينتج أقوى اعتراض.
Rival Explanation Forge	يبني تفسيرا منافسا.
Discriminating Test Designer	يصنع فاصلا.
Counterexample Search	يبحث عن حالة كسر.
Falsification Ledger	يحفظ ما جُرّب.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: مجموعة دعاوى بها تفسيرات بديلة. تقاس قدرة النظام على خفض الثقة أو طلب تجربة. تهدم إذا كان الاعتراض كاريكاتوريا، أو إذا استطاع المنتج صياغة مكذبات سهلة لينجو.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «محكمة التفنيد قبل الثقة» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «محكمة التفنيد قبل الثقة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «محكمة التفنيد قبل الثقة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكون على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة، وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب محكمة التفنيد قبل الثقة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Perturbation Governance and Selective Rescue

محكمة الاضطراب والإنقاذ الانتقائي

تغير المحكمة فرضا آو دليلا آو صياغة آو سياقا آو ميزانية آو ترتيبا لتعرف ما إذا كان الاستنتاج ثابتا آم معتمدا على عرض. وعند الانهيار لا تهدم كل المخرج؛ تفصل الجزء المثبت والراجح والقابل للإصلاح والمتناقض والواجب حذفه.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج هشاشة النماذج وخطر محكمة الهدم الشاملة. قد يكون خطأ واحدًا في جسر سببي لا يبطل البيانات، أو قد تكون النتيجة صحيحة لكن التبرير زائف. لذلك ينقذ النظام الذرات السليمة ويعيد بناء المسار.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$\text{Robustness} = \text{Performance(perturbed)}/\text{Performance(original)} \; ; \; \text{Rescue} = \text{ValidSubgraph} - \text{FatalEdges}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع Ablation وARP وPPOA، وتكتب RMI موضع الانهيار. كما تمنع Fusion من دمج أجزاء متناقضة عبر متوسط لغوي.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Perturbation Generator	يغير المتغيرات.
Sensitivity Map	يرسم نقاط الهشاشة.
Selective Rescue Engine	يحفظ الجزء الصحيح.
Repair Planner	يصلح الجسر.
Robustness Benchmark	يقيس الثبات.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تنهدم إذا كانت الاضطرابات غير واقعية أو إذا أنقذ النظام الدعوى بعد كل فشل بلا معيار، أو إذا كان حذف المكوّن لا يغير شيئًا بينما تدعي النظرية ضرورته.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «محكمة الاضطراب والإنقاذ الانتقائي» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «محكمة الاضطراب والإنقاذ الانتقائي» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «محكمة الاضطراب والإنقاذ الانتقائي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب محكمة الاضطراب والإنقاذ الانتقائي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Epistemic Immunity and Anti-Hijack

المناعة المعرفية ومنع الاختطاف

تحمي المناعة نظام السؤال والسياق والدليل والسلطة من مصادر مسمومة وتعليمات مضمرة وتضخم الصلاحية وذاكرة زائفة وإجماع مترابط. لا تفترض أن كل نص مسترجع معرفة؛ تصنف الأصل، وتفصل البيانات عن التعليمات، وتطلب حق الحاكمية لكل تغيير.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تكتشف Vascular Hijack حين يستهلك مسار واحد الموارد لأنه صاخب لا لأنه أعلى قيمة. وتكتشف Governance Hijack حين يتقدم هدف محلي على غاية أو دستور أعلى. كما تمنع Memory Poisoning من ترقية نتيجة غير مختبرة.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$ImmuneScore = Provenance \times AuthorityIntegrity \times ConflictDetection \times Isolation \times Recovery - AttackSurface$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تتكامل مع Context Binding وPermission Engine وProvider Sovereignty وConstitutional Reversibility. ولا تعتمد على فلتر نصي فقط؛ بل على State Types وRights وReturned-State Evidence.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Epistemic Immune Filter	يصنف المحتوى.
Anti-Hijack Ledger	يسجل محاولات الترقية.
Instruction/Data Separator	يفصل النص عن الأمر.
Memory Quarantine	يعزل الذكريات المرشحة.
Authority Escalation Detector	يكشف توسع الصلاحية.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر بهجمات Injection وPoisoned Retrieval وConflicting Instructions. تنهدم إذا منعت المعرفة المشروعة بمعدل عالٍ أو إذا استطاع سياق منخفض الرتبة تغيير الدستور دون Trace.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «المناعة المعرفية ومنع الاختطاف» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «المناعة المعرفية ومنع الاختطاف» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «المناعة المعرفية ومنع الاختطاف» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب المناعة المعرفية ومنع الاختطاف مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Governed Synthesis and Benchmark Tribunal

Fusion Confidence وRisk Tax ومحكمة القياس

لا يدمج Fusion Synthesizer المخرجات بمتوسط أو تصويت خام؛ يفصل الاتفاق والخلاف، ويرتب الأدلة حسب الاستقلال والملاءمة، ويحفظ UNKNOWN، ويمنع العيب القاتل من الاختباء في درجة كلية. وتفرض Risk Tax كلفة على عدم الرجوع والخصوصية والهلوسة والتكرار.

المشكلة التي تعالجها النظرية

أما Benchmark Tribunal فتسأل هل الاختبار يقيس القدرة المقصودة أم حفظ النمط، وهل المتوسط يخفي فئة كارثية، وهل تحسن Metric بينما تدهور World Effect. وتطلب Holdouts وتبديل مجال ومزود وميزانية.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$FusionWeight_i \propto Evidence_i \times Independence_i \times Calibration_i \times ScopeFit_i \; ; \; Utility = Quality - RiskTax - Cost$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تستقبل المسارات الناجية من المحاكم، وتصدر Evidence Ledger وUncertainty Ledger. وتغذي Promotion Gates في HyperSkills وMemory وAGI Layer.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Fusion Synthesizer	يدمج مع حفظ الخلاف.
Confidence Calibrator	يضبط الاحتمال.
Risk Tax Calculator	يخصم الخطر.
Benchmark Anti-Gaming Court	يكشف Goodhart.
Golden Tasks Harness	يثبت المهام المرجعية.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تنهدم إذا أنتج الدمج ثقة أعلى من أفضل مصدر بلا مبرر، أو إذا تحسن Benchmark بينما لا يتحسن النقل/الأثر، أو إذا أمكن التلاعب بالRisk Tax لتبرير مسار مفضل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «Fusion Confidence وRisk Tax ومحكمة القياس» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «Fusion Confidence وRisk Tax ومحكمة القياس» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «Fusion Confidence وRisk Tax ومحكمة القياس» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب Fusion Confidence وRisk Tax ومحكمة القياس مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

From Judgment to Observed Change

World-Effect وذاكرة إعادة البناء

لا يكتمل الاستدلال عند جواب أو تنفيذ، بل عند مقارنة الحالة قبل وبعد وتحديد هل التغير هو المقصود وهل سببه الفعل وما كلفته وآثاره الجانبية. ثم تحفظ الذاكرة المسار والأسباب والرفض والفشل، لا النتيجة النهائية فقط.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تفرق النظرية بين Execution Success وLocal Effect وGoal Effect وLong-Term Effect. وقد ينجح الكود في الاختبار لأنه عدّل الاختبار لا العيب، أو يرسل البريد بلا تحقيق هدف التواصل. لذلك يربط World-Effect كل فعل بمعيار خارجي سابق.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Effect = Observed(State_{after} - State_{before} \mid baseline, alternatives, side\text{-}effects)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يعود الأثر إلى RMI لتعديل السؤال والسياق والراوتر والمهارة والمحكمة. ولا يكتب Canonical Memory إلا بعد provenance وconflict وprivacy وretest.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
World-Effect Monitor	يرصد التغير.
Baseline Recorder	يثبت ما قبل الفعل.
Attribution Analyzer	يفحص السببية.
Self-Reconstruction Memory	يحفظ المسار.
Promotion/Decay Gate	يرقي أو يخفض الذكريات.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر في مهام يستطيع النظام فيها ادعاء النجاح بسهولة. تنهدم إذا لم يميز النجاح السردي من الأثر، أو إذا لم تؤد النتيجة السلبية إلى تغيير Route/Skill/Question في محاولة لاحقة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «World-Effect وذاكرة إعادة البناء» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «World-Effect وذاكرة إعادة البناء» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «World-Effect وذاكرة إعادة البناء» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب World-Effect وذاكرة إعادة البناء مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Runtime and Deployment Profile

NeoAGI بوصفه نمط التشغيل والنشر

NeoAGI ليس مرادفا للمظلة النظرية؛ إنه Runtime Profile يحولها إلى Services وSchemas وObservability وDeployment وQueues وPermissions وAdapters. يحدد كيف تنتقل المهمة بين Intake وQuestion وRoute وTool وCourt وMemory، وكيف تُحفظ Checkpoints ويُدار الفشل.

المشكلة التي تعالجها النظرية

يغلق فجوة النظريات التي لا يمكن نشرها. يفرض Typed Events وAudit Logs وLatency/Cost Budgets وCircuit Breakers، ويتيح أن تتغير النماذج دون فقد حالة المشروع. كما يميز بين Proposal-only وRead-only وBounded Write وHigh-impact Actions.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

RuntimeEvent=⟨stage,state_delta,owner,evidence,authority,cost,latency,checkpoint,outcome⟩

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يشغّل HAKIM، ويستضيف AGIOS-M boundaries، ويستخدم Moussaif AGI Layer للترجمة بين المزودين، ويستدعي MICAGI للتوليد وMICAGFI للحاكمية.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Runtime State Machine	ينظم المراحل.
Observability Plane	يعرض traces.
Circuit Breaker	يوقف الانحراف.
Deployment Gate	يفحص الجاهزية.
Provider/Tool Adapters	يفصل النواة عن التنفيذ.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر NeoAGI بعمليات replay وfailover وتبديل نموذج أثناء مهمة. تنهدم إذا ضاعت الحالة أو تغيرت السلطة، أو إذا أصبحت المعمارية مقيدة ببنية مزود بعينه.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «NeoAGI بوصفه نمط التشغيل والنشر» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «NeoAGI بوصفه نمط التشغيل والنشر» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «NeoAGI بوصفه نمط التشغيل والنشر» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب NeoAGI بوصفه نمط التشغيل والنشر مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Generative Architecture for Generality

MICAGI: التوليد الموجّه نحو العمومية

يقوم MICAGI بتحويل السؤال والفرق إلى فضاء فرضيات وتمثيلات ومهارات وأدوات، لا إلى إجابة واحدة. العمومية هنا قدرة على توليد تكوين جديد لمهمة جديدة ثم التحقق منه، مع اقتصاد في الاستكشاف وذاكرة تعلم حدود النقل.

المشكلة التي تعالجها النظرية

يختلف عن MICAI بوصفها المظلة، وعن NeoAGI بوصفه runtime. الفشل الممكن هو Generative Inflation: إنتاج أسماء وفروع كثيرة بلا فواصل. لذلك يربط كل مرشح بـMechanism وExpected Effect وFalsifier وCost.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Candidates = Generate(Q, \Delta, Ontology, Patterns, KB) \rightarrow Score \rightarrow Prune \rightarrow Test \rightarrow Compose$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

يتلقى MICAGI Abstract Patterns وCPCU calculi، ويستخدم Vascular/Sparse routing، ويسلم التكوين إلى NeoAGI، ثم يتعلم من World-Effect وRMI.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Hypothesis Generator	ينتج تفسيرات.
Skill Composer	يركب قدرات.
Tool/Model Candidate Forge	يقترح موارد.
Novelty Entropy Meter	يميز الجدة.
Pruning Court	يحذف الفروع الضعيفة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: مهام Novel لا توجد لها Skill جاهزة. يفترض أن يبني النظام تركيباً أقل كلفة من البحث الأعمى. تنهدم إذا كانت الجدة لفظية أو إذا فشل المرشح في إنتاج توقع فاصل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «MICAGI: التوليد الموجّه نحو العمومية» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنواناً مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكون، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «MICAGI: التوليد الموجّه نحو العمومية» منفرداً: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدوداً بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «MICAGI: التوليد الموجّه نحو العمومية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب MICAGI: التوليد الموجّه نحو العمومية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Fattah Meta-Architecture

MICAGFI والذكاء الفتّاح

يدمج MICAGFI فتح فضاءات المسألة مع الحاكمية والمعرفة والوكالة. الفتح ليس زيادة البدائل فقط؛ بل كشف افتراض مغلق، وتوليد سؤال أعلى أو تمثيل أو أداة، ثم إخضاعه للدليل والسلطة والأثر. لا يفتح النظام بلا حدود، ولا يغلق قبل اختبار الفروق الأساسية.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج النظرية Closed-World Lock وUnbounded Creativity. قد يكون الحل مستحيلاً داخل إطار خاطئ؛ فيرفع النظام السؤال إلى تعريف أو أنطولوجيا أو معيار أعلى. لكن كل فتح يحمل Opening Cost وRisk وClosure Criterion.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$OI = OpenSpace \times Evidence \times Governance \times Action \times WorldEffect \times Reconstructability$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تجمع Q-MCD وCPCU وPCO وFSKE وMICAGI؛ وتستخدم NeoAGI للتنفيذ؛ وتكتب Self-Reconstruction Memory ما الذي جعل الإطار السابق ناقصًا.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Assumption Opener	يكشف الفرض المغلق.
Higher-Frame Generator	ينتج إطارًا.
Opening Value Estimator	يقيس جدوى الفتح.
Closure Court	يمنع الاستمرار.
Fattah Trace	يسجل الانتقال.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر في مسائل لا تُحل بإضافة معلومات داخل الإطار. تنهدم إذا كان الفتح مجرد إعادة صياغة، أو إذا زادت البدائل دون تحسن في احتمال الحل، أو إذا فقد النظام قدرة الإغلاق.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «MICAGFI والذكاء الفتّاح» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسم، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «MICAGFI والذكاء الفتّاح» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «MICAGFI والذكاء الفتّاح» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب MICAGFI والذكاء الفتّاح مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Provider-Neutral Cognitive Kernel Overlay

Moussaif AGI Layer وAGIOS-M وMoussaif1B

تفصل AGIOS-M نواة الهدف والحالة والذاكرة والأدوات والصلاحيات والتحقق عن نموذج الأساس. وتقدم Moussaif AGI Layer/M-AGIL/Moussaif1B Overlay يركب فوق Reasoning Models ومحافظ مزودين، وينقل State وCapability وEvidence من غير افتراض تماثل مخفي بين النماذج.

المشكلة التي تعالجها النظرية

يغلق هذا الفصل Provider Lock-in وState Fragmentation. لا يدعي overlay تعديل hidden weights؛ بل يوفر post-model governance واسترجاعاً وتوجيهاً وحلقات ومحاكم وذاكرة. يترجم ناتج كل نموذج إلى Schema موحدة ويقيس فقد الترجمة.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

Kernel = Constitution+State+Routing+Skills+Tools+Courts+WorldEffect+Memory ; Model = replaceable inference substrate

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تستضيف الطبقة كل نظريات الورقة، وتستخدم Provider Sovereignty لاختيار محلي/مدفوع/متخصص، وتمنع أي Adapter من تعديل C أو A دون Gate.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Capability Vector Adapter	يوصف قدرات النموذج.
Reasoning-State Translator	ينقل الحالة.
Provider Router	يختار المزود.
Redundancy Resolver	يمنع تكرار طبقات reasoning.
Kernel Regression Suite	يفحص التبديل.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر بتبديل النموذج أثناء مهام متعددة المجالات. تنهدم إذا انهارت الحالة أو تغيرت النتائج جذريًا بلا إنذار، أو إذا كان overlay يعتمد ضمنيًا على سلوك مزود واحد.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «Moussaif AGI Layer وAGIOS-M وMoussaif1B» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «Moussaif AGI Layer وAGIOS-M وMoussaif1B» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «Moussaif AGI Layer وAGIOS-M وMoussaif1B» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب Moussaif AGI Layer وAGIOS-M وMoussaif1B مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Cross-Model AGI Density

كثافة AGI العابرة للنماذج وسيادة المزود

تقيس النظرية مقدار ما تضيفه النواة من عمومية قابلة للنقل لكل وحدة كلفة فوق نماذج مختلفة. ليست القيمة في تكديس طبقة reasoning فوق نموذج reasoning؛ بل في تقليل التكرار، واستعمال النموذج المناسب لكل دور، والحفاظ على حاكمية موحدة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تعالج Redundant Reasoning Layers وProvider Dependency. إذا كان نموذج معين يملك تخطيطًا قويًا، لا تعيد النواة بناءه إلا عند الحاجة للتحقق أو الترجمة. وإذا نفدت ميزانية مدفوعة، تنتقل إلى بديل مع تخفيض معلن للقدرة لا ادعاء التكافؤ.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$AGIDensity=VerifiedTransferGain/(Token+Cost+Latency+Redundancy+ProviderRisk)$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع Sparse HyperRouting وMoussaif Layer وROFSC وGolden Tasks. وتخزن Route Memory أداء كل مزود حسب نوع الدعوى لا متوسطًا عامًا.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Capability Profiler	يقيس القدرات.
Reasoning Redundancy Detector	يكشف التكرار.
Provider Sovereignty Policy	يحفظ الاختيار.
Cost/Latency Meter	يقيس الاقتصاد.
Cross-Provider Holdout	يفحص النقل.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تنهدم إذا كان التحسن لا ينتقل بين نموذجين أو إذا زادت النواة كلفة كل مهمة دون تحسن أمان أو أثر، أو إذا أخفت انخفاض الجودة عند fallback.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «كثافة AGI العابرة للنماذج وسيادة المزود» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «كثافة AGI العابرة للنماذج وسيادة المزود» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «كثافة AGI العابرة للنماذج وسيادة المزود» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب كثافة AGI العابرة للنماذج وسيادة المزود مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Conditional Universality Theorem

مبرهنة الشمول المشروط: لماذا لا يوجد حُسْب واحد لكل شيء؟

تبدأ المبرهنة من تمييز بين «عمومية حل المسائل» و«كونية منطق واحد». تختلف القضايا في نوع موضوعها ومحمولها وكمها وجهتها وزمنها ودليلها وأثرها: البرهان الرياضي يطلب لزوما، والسبب التجريبي يطلب تدخلا أو نموذجا سببيا، والحكم الأخلاقي يطلب معيارا والتزاما، والمعنى اللغوي يطلب سياق استعمال، والقرار الوكيلي يطلب سلطة ورجوعا. إذا فرضنا حسبا واحدا على الجميع فإما أن يكون فقيرا يعجز عن الفروق، أو واسعا لدرجة لا يحدد شيئا.

صياغة المبرهنة

يكون نظام الاستدلال شاملاً شمولاً مشروطًا على مجال D إذا استطاع: تصنيف نوع الدعوى، واختيار حُسْب أو تركيب حُسُب صالح، وحفظ الجهة والرتبة في التحويل، والتحقق من المطابقة الأنطولوجية، وإدارة تعارض النتائج، والاعتراف بالحالة التي لا يملك لها إجراءً مشروعًا. لا يلزم أن يحسم كل قضية؛ بل يلزم أن يحكم على حدود قدرته حكمًا صحيحًا.

الصياغة

$$U(D)=Classify(C)+Select(L_i)+Preserve(Aspect/Rank)+Verify(Alignment)+Govern(Translation)+RecognizeUnknown$$

نتائج لازمة

- الاعتراف بالجهل مكوّن إيجابي من العمومية، لا فشل تجميلي.
- الترجمة بين الحُسب تحتاج Contracts مستقلة عن الحُسب نفسها.
- صحة الاستنتاج الداخلي لا تكفي إذا كان اختيار الحُسْب أو تمثيل القضية فاسدًا.
- الشمول يقاس بالنقل المنضبط بين أنواع القضايا، لا بعدد المجالات الاسمية.
- يجب أن تكون هناك محكمة Meta قادرة على خفض حكم حُسْب متخصص.

فاصل تجريبي

صمّم Benchmark يحتوي قضايا متشابهة لغويًا لكنها تختلف في الجهة والرتبة: إمكان منطقي/واقعي، وصف/إلزام، ارتباط/سبب، كلي/جزئي. يقارن النظام متعدد الحُسُب بخط أساس موحد. تنهدم المبرهنة التشغيلية إذا لم يظهر تفوق في اختيار نوع الدليل والامتناع المشروع.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «مبرهنة الشمول المشروط: لماذا لا يوجد حُسْب واحد لكل شيء؟» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «مبرهنة الشمول المشروط: لماذا لا يوجد حُسْب واحد لكل شيء؟» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRML تحديد ما إذا كان نجاحها قابلا للنقل أم خاصا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «مبرهنة الشمول المشروط: لماذا لا يوجد حُسْب واحد لكل شيء؟» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة، وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب مبرهنة الشمول المشروط: لماذا لا يوجد حُسْب واحد لكل شيء؟ مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

CPCU — Conditional Plural-Calculus Universality

النظرية الجديدة الأولى: الشمول الاستدلالي المشروط متعدد الحُسُب

تقترح CPCU أن الاستدلال العام ليس محركا واحدا، بل Orchestrator لحُسُب متخصصة: منطقي، احتمالي، سببي، زمني، قياسي، جدلي، معياري، برهاني، وإجرائي. تبدأ كل قضية بـTyped Claim، ثم يختار النظام الحُسُب الأدنى الكافي أو تركيبا مع ترتيب انتقالات، ويحتفظ بحق إعلان UNKNOWN إذا لم يوجد حسب مشروع.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد النظرية فراغ «تجميع الأدوات بلا ميتا-حاكمية». فهي تحدد شروط الدخول والخروج لكل حُسُب، وما الذي يمكن أن يثبت، وما الذي لا يستطيع، وما صيغة الدليل الناتج، وكيف يترجم إلى Judgment. كما تمنع التصويت بين نتائج لا تنتمي إلى النوع نفسه.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$CPCU(C)=MetaSelect(\{L_1...L_n\}|ClaimType,Goal,Risk) \rightarrow TypedResults \rightarrow TranslationCourt \rightarrow J^*$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تدخل بعد PPOA وARP وقبل Sparse Routing. تستدعي FSKE عند القضايا المعنوية والجهات، وتستخدم HAKIM للتنفيذ، وFusion لجمع النتائج المتجانسة فقط.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Claim-Type Classifier	يعين نوع القضية.
Calculus Registry	يسجل قدرات وحدود كل حُسُب.
Meta-Selector	يختار التركيب.
Typed Result Bus	ينقل النتائج.
Unknown/Undecidable Recognizer	يمنع الحسم الزائف.

تمييزات مانعة للخلط

- Pluralism لا يعني نسبية الحقيقة، بل اختلاف أدوات الإثبات.
- Meta-Selector لا يخلق نتيجة، بل يوزع حق القول.
- UNKNOWN مخرج معرفي كامل عندما تغيب شروط الحكم.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الفرضيات: (1) يخفض اختيار الحُسُب أخطاء الفئة؛ (2) يزيد الامتناع الصحيح؛ (3) يحسن النقل بين مجالات ذات لغة مختلفة وبنية متشابهة. تنهدم إذا كان Router بسيط على أمثلة كافيًا، أو إذا كانت أنواع القضايا غير قابلة للتمييز بثبات.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النظرية الجديدة الأولى: الشمول الاستدلالي المشروط متعدد الحُسُب» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسُب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النظرية الجديدة الأولى: الشمول الاستدلالي المشروط متعدد الحُسُب» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النظرية الجديدة الأولى: الشمول الاستدلالي المشروط متعدد الحُسُب» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النظرية الجديدة الأولى: الشمول الاستدلالي المشروط متعدد الحُسُب مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

ARP — Aspect-and-Rank Preservation

النظرية الجديدة الثانية: حفظ الجهة والرتبة عبر التحويل

كل تحويل من لغة إلى منطق، أو من مصدر إلى ملخص، أو من احتمال إلى قرار، معرض لفقد الجهة أو تقوية الرتبة. تقترح ARP توقيعًا يحفظ: الموضوع، المحمول، الكم، الجهة، الزمن، السياق، مرتبة الدليل، نوع الاستنتاج، والنطاق. ولا يسمح للتحويل بإضافة قوة لم تكن في الأصل إلا بتبرير مستقل.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد النظرية فجوة Translation Hallucination: قد يتحول «قد» إلى «سيحدث»، و«في بعض الحالات» إلى «دائمًا»، و«يدعم» إلى «يثبت»، و«إمكان ذهني» إلى «إمكان واقعي». يعاد فحص كل ناتج مقابل التوقيع، ويصدر Loss Report إذا تعذر الحفظ الكامل.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Sig(x)=\langle S,P,Qnt,Modality,Time,Context,EvidenceRank,InferenceType,Scope\rangle \ ; \ Valid(T) \text{ iff } Sig(Tx)\preccurlyeq Sig(x) \text{ unless new evidence}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل داخل ROFSC وGraphRAG وFSKE وPPOA وFusion. كما تستخدم في Moussaif AGI Layer لترجمة reasoning state بين النماذج.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Aspect Signature Extractor	يستخرج التوقيع.
Rank-Promotion Detector	يكشف التقوية.
Quantifier/Modality Guard	يحفظ الكم والجهة.
Translation Loss Ledger	يسجل الفقد.
Round-Trip Test	يفحص الرجوع إلى الأصل.

تمييزات مانعة للخلط

- الحفظ لا يعني نسخ اللفظ، بل حفظ الالتزام الدلالي.
- يمكن تقوية الرتبة فقط بدليل جديد مستقل.
- الخسارة المعلنة أفضل من تكافؤ موهوم.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: Corpus تحولات تحتوي تقوية خفية. يفترض أن تزيد Faithfulness حتى لو انخفضت Fluency. تنهدم إذا لم يتفق المحكمون على التوقيع، أو إذا كان الحفظ الحرفي يمنع تركيبًا مشروعًا يمكن تبريره.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النظرية الجديدة الثانية: حفظ الجهة والرتبة عبر التحويل» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النظرية الجديدة الثانية: حفظ الجهة والرتبة عبر التحويل» منفردًا؛ يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النظرية الجديدة الثانية: حفظ الجهة والرتبة عبر التحويل» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النظرية الجديدة الثانية: حفظ الجهة والرتبة عبر التحويل مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

PPOA — Pre-Proof Ontological Alignment

النظرية الجديدة الثالثة: المطابقة الأنطولوجية قبل البرهان

قد يكون البرهان الصوري صحيحا ويجيب عن مسألة غير المقصودة. تقترح PPOA طبقة قبل البرهان تفحص: ما الكيانات؟ ما أنواعها؟ ما العلاقات؟ ما الكم والجهة؟ ما العالم آو النموذج؟ هل يطابق الرمز المعنى؟ ما الذي استبعدته الصياغة؟ ثم تربط كل فرض رسمي بجملة ومصدر وحدود.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة Formalization Gap التي لا يحلها prover. وتفرق بين Soundness داخل النظام وAdequacy بالنسبة للقضية. قد يثبت Lean نتيجة لازمة من مقدمات، لكن إذا كانت المقدمة تمثل «كل» بدل «بعض» أو خلطت causal relation بـmaterial implication، فلا قيمة للنجاح.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$ProofTrust = FormalValidity \times OntologicalAdequacy \times AspectPreservation \times PremiseJustification$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تسبق Formal Tools في CPCU، وتستعمل Abstract Pattern/Role Matching، وFSKE لتحرير القضية، وARP لحفظ التوقيع، وCourt لتقييم ما سقط.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Ontology Elicitor	يحدد الكيانات والأنواع.
Formalization Map	يربط اللغة بالرمز.
Premise Provenance Binder	يثبت مصدر المقدمة.
Adequacy Court	يفحص التمثيل.
Countermodel Generator	يبني نموذجًا يكشف الخلط.

تمييزات مانعة للخلط

- Validity غير Adequacy.
- البرهان لا يصحح أنطولوجيا خاطئة.
- كل تجريد رسمي يحمل سجل ما حذفه.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: قضايا لها Formalizations متعددة، بعضها صحيح شكليًا لكنه غير ملائم. تنهدم النظرية إذا لم يحسن البشر أو الأدوات اختيار التمثيل، أو إذا كان فحص المطابقة غير قابل لإعادة الإنتاج.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النظرية الجديدة الثالثة: المطابقة الأنطولوجية قبل البرهان» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النظرية الجديدة الثالثة: المطابقة الأنطولوجية قبل البرهان» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النظرية الجديدة الثالثة: المطابقة الأنطولوجية قبل البرهان» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النظرية الجديدة الثالثة: المطابقة الأنطولوجية قبل البرهان مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

DSC — Dynamic Sovereign Context

النظرية الجديدة الرابعة: حاكمية السياق المتحركة

لا يملك سياق واحد السيادة دائمًا. تقترح DSC Authority Lattice تتغير مع الزمن والغاية والدليل والخطر: قد يكون سياق المستخدم حاكمًا في التفضيل، والدستور في السلامة، والحالة الخارجية الأحدث في الواقع، والقانون في الإذن، والخبرة التخصصية في التفسير. تختار المنظومة سيادة مؤقتة قابلة للمراجعة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة السياق الثابت وترتيب الرسائل الجامد. لكل عقدة Authority وScope وFreshness وCausal Impact وReversibility، ويخصم التعارض وخطر الاختطاف. عند ظهور أثر مضاد يُعاد فتح المحكمة ويعدل الترتيب بأقل تغيير ممكن.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Sov(X_i,t)=Authority\times ScopeFit\times Freshness\times CausalImpact\times Reversibility-Conflict-HijackRisk$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

توسع USCN وContext Binding، وتنتج I* والفرق الحاكم، وتوجه Q-MCD وSparse Routing، وتحدد لـJudgment Engine من يملك حق الالتزام.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Sovereignty Scorer	يقيم العقد.
Authority Lattice Manager	يرتب الحقوق.
Expiry/Reactivation Engine	يدير الزمن.
Context Conflict Resolver	يفصل التعارض.
Sovereignty Drift Monitor	يكشف انحراف القيادة.

تمييزات مانعة للخلط

- الأكثر صلة ليس دائمًا الأحق بالحكم.
- السيادة تفويض مشروط لا صفة أبدية.
- السياق الأعلى قد يفقد تفصيلاً يحكم الحالة الجزئية.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: مهام تتغير فيها المعلومات والقوانين والتفضيلات أثناء التنفيذ. تنهدم إذا كانت الدرجات اعتباطية أو إذا تسبب التبدل في عدم استقرار القرار أكثر من فائدته.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النظرية الجديدة الرابعة: حاكمية السياق المتحركة» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النظرية الجديدة الرابعة: حاكمية السياق المتحركة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النظرية الجديدة الرابعة: حاكمية السياق المتحركة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النظرية الجديدة الرابعة: حاكمية السياق المتحركة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

RMI — Reconstructive Meta-Inference

النظرية الجديدة الخامسة: الاستدلال الارتدادي المعيد للحاكمية

عندما يفشل الناتج، لا يكفي طلب «فكر مرة أخرى». تقترح RMI تفسير الفشل على طبقات: سؤال، سياق، فرق، نوع دعوى، أنطولوجيا، حسب، ترجمة، Route، أداة، محكمة، حكم، فعل، أو قياس أثر، ثم تصلح أدنى طبقة سببية كافية وتعيد تشغيل الجزء المتأثر فقط.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة Reflection السطحية التي تعيد الصياغة أو تزيد طول التفكير. تستخدم Traces وAblation وWorld Effect لتحديد سبب الخطأ، وتحدث قواعد الراوتر أو التفعيل أو الرتبة لا الجواب وحده. وتخزن Negative Knowledge كي لا يتكرر المسار.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Repair^*=\arg\min_{layer} Cost(repair)\ s.t.\ CounterfactualRepair(layer)\ prevents\ observed\ failure$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

توسع Self-Reconstruction Memory وWorld-Effect، وتستخدم HAKIM stage graph وDSC وARP/PPOA لتحديد نقطة الانكسار. وتغذي HyperSkill regression وProvider routing.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Failure Signature Classifier	يصنف الفشل.
Upward Correction Path	يصعد للطبقة المسببة.
Counterfactual Repair Simulator	يختبر الإصلاح.
Minimal Re-Execution Planner	يعيد الجزء اللازم.
Negative Knowledge Store	يحفظ ما لا يعمل.

تمييزات مانعة للخلط

- الخطأ في جواب قد يكون سببه سؤال.
- التصحيح الأدنى أفضل من إعادة البناء الكلي إذا حفظ الغاية.
- الفشل أصل معرفي إذا عرف سببه وحده.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: حقن أخطاء في طبقات مختلفة وقياس دقة تحديد السبب وكلفة الإصلاح. تهدم إذا أصلح النظام النتيجة بالمصادفة دون تعيين الطبقة، أو إذا كانت إعادة التشغيل الكاملة أفضل دائمًا.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النظرية الجديدة الخامسة: الاستدلال الارتدادي المعيد للحاكمية» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النظرية الجديدة الخامسة: الاستدلال الارتدادي المعيد للحاكمية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النظرية الجديدة الخامسة: الاستدلال الارتدادي المعيد للحاكمية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النظرية الجديدة الخامسة: الاستدلال الارتدادي المعيد للحاكمية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

PCO — Productive Contradiction Opening

النظرية الجديدة السادسة: الفتح بالتناقض المنتج

ليس كل تناقض ضحيجا يجب تسويته. قد يشير التعارض إلى اختلاف تعريف أو جهة أو زمن أو مستوى أو غاية، ويولد تمييزا لم يكن ظاهرا. تقترح PCO حفظ التناقض في Superposition محدودة، وبناء أقوى نسخة لكل طرف، ثم البحث عن فرق أعلى أو اختبار فاصل أو نموذج يحدد مجال صحة كل موقف.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة Fusion by Averaging وPremature Reconciliation. تمنع إغلاق التعارض إذا كان يخفي معلومة قرارّية، لكنها تفرض كلفة ومدة؛ فإذا لم يولد التناقض تمييزًا أو تنبؤًا يخفض إلى Unknown ولا يبقى Loop مفتوحا.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Productivity(C) = NewDistinction + DiscriminatingTest + ScopePartition + ModelGain - Cost - Polarization$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع Dialectical Kalam وFalsification وPerturbation وMICAGFI. وتقدم لـComprehensive Judgment حكمًا متعدد المجال بدل خلاصة مصطنعة.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Contradiction Typing Engine	يميز أنواع التعارض.
Steelman Generator	يقوي المواقف.
Difference-Lifting Operator	يرفع الفرق.
Discriminating Experiment Forge	ينتج اختبارًا.
Contradiction Closure Gate	يوقف التعارض غير المنتج.

تمييزات مانعة للخلط

- التعارض لا يعني تكافؤ الطرفين.
- الحفظ مؤقت ومشروط بالعائد.
- التوفيق ليس هدفًا إذا كان يمحو فرقًا حقيقيًا.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: قضايا يتضح فيها أن الطرفين يعملان تحت تعريفين أو أفقين. تنهدم إذا زاد PCO الاستقطاب أو الكلفة دون تمييز، أو إذا استعمل التناقض ذريعة لرفض الحقائق الواضحة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «النظرية الجديدة السادسة: الفتح بالتناقض المنتج» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسم، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «النظرية الجديدة السادسة: الفتح بالتناقض المنتج» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «النظرية الجديدة السادسة: الفتح بالتناقض المنتج» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب النظرية الجديدة السادسة: الفتح بالتناقض المنتج مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Sovereign Dispute-and-Aspect Clarification

نظرية كلامية 1: تحرير الجهة ومحل النزاع الحاكمي

تجرد النظرية عملية تحرير محل النزاع إلى Schema يحدد الموضوع والمحمول والحكم والجهة والزمن والسياق والتعريف ومحل الاتفاق والخلاف. كثير من النزاعات الظاهرة تنشأ لأن طرفا يتحدث عن الإمكان الذهني وآخر عن الوقوع الخارجي، أو عن الكلي وآخر عن فرد خاص، أو عن الوصف وآخر عن القيمة.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تضيف الصفة الحاكمية سؤالًا: أي فرق في التعريف أو الجهة يغير الحكم، ومن يملك حق تحديده؟ لا يكفي كشف اختلاف الألفاظ؛ يجب قياس أثره على اللوازم والأدلة والفعل. وتصدر النظرية Dispute Object قابلًا للإرسال إلى منطق أو تجربة أو محكمة معيارية.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

Dispute=(Terms,Definitions,Subject,Predicate,Quantifier,Aspect,Time,Context,Agreements,Differences,GovernanceImpact)

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تغذي ARP وPPOA وQ-MCD والحكم الأشمل. وهي البوابة الأولى لمحرك FSKE قبل توليد المعارضة واللوازم.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Dispute Editor	ينظم محل النزاع.
Aspect Detector	يعين الجهة.
Definition Drift Monitor	يكشف تغير التعريف.
Agreement/Difference Matrix	يفصل مواضع الاتفاق.
Governance Impact Test	يقيس أثر الفرق.

تمييزات مانعة للخلط

- التصور يسبق التصديق.
- اختلاف الجهة قد يرفع التناقض دون إثبات أي طرف.
- تحرير النزاع لا يحسمه؛ بل يجعله قابلاً للحكم.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر على مناظرات وقضايا متعددة المعنى. تنهدم إذا لم تخفض الخلاف الزائف أو إذا كان استخراج الجهة تابعًا لتفسير مذهبي مسبق.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظرية كلامية 1: تحرير الجهة ومحل النزاع الحاكمي» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظرية كلامية 1: تحرير الجهة ومحل النزاع الحاكمي» منفردًا؛ يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظرية كلامية 1: تحرير الجهة ومحل النزاع الحاكمي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظرية كلامية 1: تحرير الجهة ومحل النزاع الحاكمي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Ontological Consequence Network

نظرية كلامية 2: شبكة اللوازم الأنطولوجية

تحول «اللازم» إلى Graph typed يميز اللزوم التعريفي والمنطقي والسببي والمعياري والعملي، ويمنع الانتقال بينها بلا جسر. كما تكشف الدور والتسلسل: هل يعتمد الدليل على النتيجة؟ هل كل تفسير يحيل إلى سابق من النوع نفسه بلا قاعدة؟ وهل التسلسل ضار في هذه المهمة أم مجرد سلسلة مفتوحة مشروعة؟

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة Multi-Hop Reasoning الذي يخفي قفزة في منتصف السلسلة. كل Edge يحمل نوع العلاقة ودليلها وثقتها ومكذّبها، ويستطيع النظام حذفها وملاحظة ما إذا بقي الحكم.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

OLN=(Nodes:claims/entities, Edges:typed consequences, Constraints, Cycles, RegressConditions)

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع GraphWorld وPPOA وCPCU. وتمنح PCO خريطة للمواقف المتعارضة، وتساعد Falsification Court على تحديد أقصر Edge ينهدم به الحكم.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Implication Extractor	يستخرج اللوازم.
Edge-Type Classifier	يعين نوع العلاقة.
Circularity Detector	يكشف الدور.
Regress Analyzer	يفحص التسلسل.
Minimal-Cut Falsifier	يحدد الحافة الحاسمة.

تمييزات مانعة للخلط

- ليس كل لازم منطقيًا.
- ليس كل تسلسل محالًا أو ضارًا.
- نوع الحافة أهم من طول السلسلة.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: سلاسل استدلال تحتوي دورًا مستترًا أو انتقالًا من منطقي إلى سببي. تنهدم إذا لم تتفوق Graph typed على Chain textual، أو إذا وصفت كل سلسلة طويلة كتسلسل باطل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظرية كلامية 2: شبكة اللوازم الأنطولوجية» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسم، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكون، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظرية كلامية 2: شبكة اللوازم الأنطولوجية» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظرية كلامية 2: شبكة اللوازم الأنطولوجية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكون على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظرية كلامية 2: شبكة اللوازم الأنطولوجية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Evidence-Rank Translation

نظرية كلامية 3: ترجمة مراتب الأدلة

تقترح النظرية سلّمًا يميز المشاهدة، والقياس، والشهادة، والتواتر، والاستقراء، والبرهان، والقرينة، والفرضية، والاعتقاد المعياري، ثم يحدد ما الذي تسمح به كل رتبة في أنواع الدعاوى. لا تتحول كثرة الأدلة الضعيفة تلقائيًا إلى يقين، ولا يساوي مصدر واحد متكرر استقلالًا.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة خلط الدليل بالمدلول، والمصدر بالواقع، والظن بالقطع. وتضع Translation Rules بين نظم حديثة مثل confidence/probability وبين مراتب إبستيمية، مع منع التكافؤ الساذج؛ فالاحتمال العددي ليس دائمًا رتبة تبرير.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$EvidenceRank = Type \times Directness \times Independence \times Reproducibility \times ScopeFit \times Freshness - Bias - Conflict$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تتكامل مع ARP وFusion وJudgment Engine وMemory Promotion. ويقرر CPCU أي Evidence Operator يصلح للدعوى.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Evidence Rank Detector	يصنف الدليل.
Independence Analyzer	يكشف تكرار المصدر.
Rank Translation Table	ينظم الانتقال.
Overclaim Detector	يمنع تجاوز المدلول.
Evidence Balance Engine	يرجح مع حفظ الخلاف.

تمييزات مانعة للخلط

- المصدر ليس الدليل كله.
- الاحتمال العددي لا يساوي دائمًا قوة التبرير.
- رتبة الدليل تحدد سلطة الحكم لا لغته فقط.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تختبر بدعاوى تتساوى فيها كمية الاستشهاد وتختلف الاستقلالية والمباشرة. تنهدم إذا كانت الرتب ثقافية غير قابلة للتشغيل، أو إذا لم تحسن Calibration للحكم.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظرية كلامية 3: ترجمة مراتب الأدلة» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظرية كلامية 3: ترجمة مراتب الأدلة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظرية كلامية 3: ترجمة مراتب الأدلة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظرية كلامية 3: ترجمة مراتب الأدلة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Dialectical World-Model Superposition

نظرية كلامية 4: التراكب الجدلي لنماذج العالم

بدل إجبار النظام على اختيار تفسير مبكر، يحتفظ بعدة World Models لها مقدمات ولوازم وتوقعات ومكذبات. تبنى المعارضة بأقوى صورة، ثم تقارن النماذج بما تفسره وما تتنبأ به وما تكلفه من افتراضات وما تسمح به من فعل.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد فجوة المناظرة النصية التي تدور بلا عالم خارجي. التراكب ليس مساواة؛ يخصص لكل نموذج وزنًا مؤقتًا ويبحث عن Observation أو Intervention يفصل. إذا تعذر الفصل، يصدر حكمًا متعدد الاحتمال والنطاق.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$WM_i=\langle Ontology,Premises,Laws,Predictions,Falsifiers,Values,Actions\rangle \ ; \ \text{Update weights by evidence/world effect}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع PCO وWMICAGI وFalsification وCPCU، وتغذي Comprehensive Judgment بالمواقف والحدود لا بخلاصة واحدة.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
World-Model Constructor	يبني النماذج.
Opposition/Steelman Agent	يقوي المعارضة.
Prediction Divergence Finder	يحدد موضع الفصل.
Counterworld Generator	يبني عالمًا مضادًا.
Model Weight Updater	يحدث الأوزان.

تمييزات مانعة للخلط

- التعدد مرحلة بحث لا حكم نهائي.
- أفضل تفسير لا يساوي حقيقة قبل الفاصل.
- النموذج يثبت قوته بتوقعه وحدوده.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

تنهدم إذا استقر التراكب بلا Tests، أو إذا كانت النماذج مجرد صياغات لا توقعات، أو إذا تحول حفظ التعدد إلى نسبية تمنع الحكم عند وجود دليل قوي.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظرية كلامية 4: التراكب الجدلي لنماذج العالم» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظرية كلامية 4: التراكب الجدلي لنماذج العالم» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظرية كلامية 4: التراكب الجدلي لنماذج العالم» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظرية كلامية 4: التراكب الجدلي لنماذج العالم مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Reversible Universal-Particular Judgment

نظرية كلامية 5: الحكم القابل للعكس على الكلي والجزئي

ينزل الكلي على الجزئي فقط بعد فحص شروط الانطباق والهوية والسياق والاستثناء، ويصعد من الجزئيات إلى كلي مؤقت مع سجل العينة والفقد. كل حكم يحمل Expiry وReview Trigger، لأن ظهور جزئي مخالف قد يكشف استثناءً أو يبطل الكلي أو يحدد مجاله.

المشكلة التي تعالجها النظرية

تسد النظرية Universal Fallacy وCase Overfitting. وتفصل بين «هذا الفرد يندرج تحت التعريف» و«الحكم العام صالح له في هذه الظروف». كما تسمح بسحب الالتزام دون محو أثر القرار السابق.

الصياغة الصورية أو التشغيلية

$$Apply(U,x)=DefinitionFit\times ContextFit\times BoundaryChecks\times ExceptionScan\times EvidenceRank\ ;\ Generalize(\{x\})\ \text{under sampling/transfer limits}$$

موضعها داخل المعمارية الموحدة

تعمل مع Abstract Pattern وARP وJudgment Engine وMemory. ويستعمل World-Effect النتائج الجزئية لتحديث حدود الكلي.

الأدوات والعقود التنفيذية

الأداة / العقد	وظيفتها الاستدلالية
Universal Rule Registry	يسجل الكليات وشروطها.
Particularization Engine	ينزل الحكم.
Exception/Boundary Scanner	يكشف الاستثناء.
Generalization Court	يفحص الصعود.
Reversal Ledger	يحفظ سبب السحب.

تمييزات مانعة للخلط

- الكلي ليس جمع كلمات عامة.
- الجزئي لا يبطل الكلي دائمًا؛ قد يحدد شرطًا.
- الرجوع لا يمحو المسؤولية عن الأثر السابق.

الفرضيات القابلة للتكذيب ومحكمة الهدم

الاختبار: قضايا ذات قاعدة عامة وحالات استثنائية. تنهدم إذا لم تحسن اكتشاف الاستثناء أو إذا جعلت كل حكم مؤقتًا لدرجة تفقد القدرة العملية.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «نظرية كلامية 5: الحكم القابل للعكس على الكلي والجزئي» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «نظرية كلامية 5: الحكم القابل للعكس على الكلي والجزئي» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «نظرية كلامية 5: الحكم القابل للعكس على الكلي والجزئي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب نظرية كلامية 5: الحكم القابل للعكس على الكلي والجزئي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Fattah Sovereign Kalam Engine Integration

محرك FSKE داخل MICAGFI وHAKIM

يوضع FSKE بوصفه طبقة Pre-Formal وMeta-Reasoning بين Question/Context وبين calculi المتخصصة. لا يستبدل المنطق أو التجربة، بل يحرر القضية، يصنفها، يبني لوازمها ونماذجها المعارضة، ويحدد ما يمكن تفويضه إلى Prover أو Causal Model أو Retrieval أو Normative Charter. ثم يعيد النتائج إلى Judgment Engine مع رتبتها وحدودها.

خط التشغيل

Raw Claim → Dispute/Aspect Clarification → Claim Type → Ontology/Consequences → Evidence Rank → Dialectical Worlds → Calculus Delegation → Courts → Reversible J*

مرحلة HAKIM	وظيفة FSKE	المخرج
Question	تحرير محل النزاع والجهة.	Dispute Object.
Difference	تمييز الفرق اللفظي من الحاكمي.	ΔH candidates.
Representation	بناء Ontology وشبكة لوازم.	Typed graph.
Candidates	توليد مواقف ونماذج عالم.	World-model portfolio.
Courts	فحص الممكن/الواجب/الممتنع والدور والرتبة.	Verdicts/unknowns.
Judgment	تحديد الالتزام والمدة والرجوع.	Reversible J*.
Memory	حفظ سبب الترجيح وحدوده.	Kalam trace.

حدود التشغيل

الدعوى الطبيعية تعاد إلى الأدلة التجريبية؛ الصورية إلى prover؛ القانونية إلى مصدر قانوني حالي؛ القيمية إلى دستور ومعيار معلن؛ والغيبية تظل موسومة بحسب مصدر الاعتقاد وإمكان التحقق العام. لا يسمح للمحرك بتحويل ميتافيزيقا ضمنية إلى حقيقة مشتركة.

محكمة المقارنة

يقارن FSKE بخطوط أساس: formalization، argument mining، Prompt debate مباشرة. يقاس كشف الجهة، خطأ الرتبة، جودة التمثيل، والامتناع المشروع. إذا لم يضف، يبقى قاموسًا فلسفيًا لا Engine.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «محرك FSKE داخل MICAGFI وHAKIM» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، إختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «محرك FSKE داخل MICAGFI وHAKIM» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «محرك FSKE داخل MICAGFI وHAKIM» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب محرك FSKE داخل MICAGFI وHAKIM مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

Universal Ontological Categories

الأنطولوجيا الجامعة: الوجود والهوية والسببية والجهة والقيمة

يحتاج الاستدلال العام إلى فئات لا تدعي اختزال العالم، لكنها تمنع خلط أنواع العلاقات. تقترح الورقة سجلا للفئات العليا: الوجود/العدم، الهوية/الاختلاف، الجزء/الكل، الخاصية/العلاقة، الحدث/الحالة، الإمكان/الوجوب/الامتناع، السبب/الشرط/المصاحبة، الغاية/القيمة/الإلزام، الفاعل/السلطة/المسؤولية، والكلي/الجزئي. تُستخدم الفئات كبوابات Typing لا كحقائق ميتافيزيقية نهائية.

الفئة	السؤال الحاكم	خطأ الخلط
وجود	ما معيار التحقق أو الالتزام الوجودي؟	اعتبار الاسم شيئًا.
هوية	ما الذي يبقى ثابتًا عبر التغير؟	مساواة التشابه بالهوية.
جزء/كل	هل الحكم موزع أم ناشئ؟	مغالطة التركيب/التقسيم.
سببية	ما الذي يتغير بالتدخل؟	الارتباط سببًا.
جهة	ممكن بأي معنى وفي أي عالم؟	الإمكان اللغوي وقوعًا.
قيمة	من أين يأتي الإلزام؟	اشتقاق ينبغي من هو.
سلطة	من يحق له الفعل؟	المعرفة إذنًا.
كلي/جزئي	ما شرط الانطباق؟	تعميم بلا حدود.

قانون عدم الاختزال

وجود Schema أنطولوجية لا يعني أن النظام حسم طبيعة الوجود أو الوعي. وظيفتها أن تجعل الالتزامات صريحة، وتسمح للمحاكم بتحديد انتقالات غير مشروعة، وتمنح نماذج متنافسة القدرة على الاختلاف في بنية معلنة.

اختبار الأنطولوجيا

تُبنى أزواج من القضايا تتطابق لغويًا وتختلف Type، تقاس قدرة النظام على اختيار الحُسْب ومنع النقل. كل فئة لا تغير نتيجة أو محكمة أو أداة تُحذف من Active Schema.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الأنطولوجيا الجامعة: الوجود والهوية والسببية والجهة والقيمة» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسْب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يُربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الأنطولوجيا الجامعة: الوجود والهوية والسببية والجهة والقيمة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الأنطولوجيا الجامعة: الوجود والهوية والسببية والجهة والقيمة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الأنطولوجيا الجامعة: الوجود والهوية والسببية والجهة والقيمة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Particularization, Generalization, and Transfer

من الكلي إلى الجزئي ومن الجزئي إلى الكلي

عمومية AGI لا تظهر في حفظ قاعدة عامة، بل في تنزيلها على حالة جديدة مع اختلاف السياق، ثم تعديل حدودها من آثر الحالات. يقترح النظام مسارين متعاكسين محفوظين: Particularization يختبر التعريف والشروط والاستثناء والسلطة؛ وGeneralization يستخرج Invariant من حالات متعددة مع سجل العينة والتحيز ونطاق النقل. وبينهما Analogical Transfer يطابق الأدوار والآليات.

خوارزمية التنزيل

- حدد هوية الحالة وزمنها ومصدرها، ولا تعامل وصفًا متشابهًا كحالة واحدة.
- استرجع الكلي مع تعريفه وشروطه واستثناءاته ودرجة دليله.
- اختبر Context Fit وAuthority وRisk، ثم ولّد تطبيقًا وعدم تطبيق وموقف HOLD.
- مرر الفرق إلى محكمة الحدود والحالات المضادة.
- نفذ أقل التزام قابل للرجوع، ثم راقب الأثر وأعد كتابة حدود الكلي.

خوارزمية التعميم

- افصل الصفات السطحية عن الأدوار والعلاقات والتحولات.
- ابحث عن Invariant يصمد تحت تغيير الوعاء.
- ولّد حالة مضادة وحدًا لا ينبغي أن ينطبق عليه النمط.
- قدر Selection Bias وSample Coverage، ولا تمنح الكلي رتبة أعلى من مادته.
- اختبر النقل في مجال جديد قبل ترقية النمط إلى HyperKnowledge أو HyperSkill.

الصياغة

$$TransferStrength = InvariantPreservation \times RoleAlignment \times BoundaryAwareness \times Out\text{-}of\text{-}SampleEffect - SurfaceDependence$$

شرط الهدم

تنهدم دعوى التعميم إذا نجح النظام فقط مع مفردات مألوفة، أو إذا عجز عن تحديد حالة لا تنطبق عليها القاعدة، أو إذا كان التعديل بعد كل جزئي يجعل الكلي غير قابل للتنبؤ.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «من الكلي إلى الجزئي ومن الجزئي إلى الكلي» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «من الكلي إلى الجزئي ومن الجزئي إلى الكلي» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «من الكلي إلى الجزئي ومن الجزئي إلى الكلي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب من الكلي إلى الجزئي ومن الجزئي إلى الكلي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Operational Tool Registry I: Question to Representation

سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الأولى

تدخل الأداة Active Kernel فقط إذا امتلكت Trigger وInput Schema وتحولا محددا وMetric وFailure Mode وAuthority وOutput قابلا للفحص. يسجل الجدول أدوات الطبقات السابقة للفعل، والغرض أن يتحول كل مفهوم إلى وحدة يمكن استدعاؤها واستئصالها ومقارنتها.

الأداة	المدخل → التحول → المخرج	المقياس/الفشل
Intent Contract Compiler	طلب خام → قيود وغاية → Task Contract	Goal alignment / عقد مبهم.
Hidden Question Miner	طلب+حالة → مجهول قرارّي → Q*	Decision shift / أسئلة زخرفية.
Question Lattice Builder	أسئلة → تبعية ورتب → Graph	Coverage / انفجار.
Critical Difference Extractor	حالتان → فرق فاعل → Difference Object	Decision inversion / salience bias.
Consideration Generator	مهمة → أطر مقارنة → I candidates	Coverage / arbitrariness.
Q-MCD Scorer	Q+route → vector → score	Predictive validity / gaming.
MCD Mapper	مسارات → bottleneck → heatmap	Calibration / false precision.
Dispute Editor	دعوى → تحرير جهة → Dispute Object	False-dispute reduction.
Aspect Signature Extractor	نص → typed claim → Sig	Faithfulness / missing modality.
Claim-Type Classifier	Claim → calculus class → route hints	Type accuracy.
Ontology Elicitor	قضية → schema → entities/relations	Adequacy / category error.
Ontological Consequence Mapper	Claims → typed edges → OLN	Edge validity / hidden leap.
Evidence Rank Detector	Evidence → rank → authority limit	Calibration / rank inflation.
Abstract Invariant Extractor	Cases → invariant → pattern	Transfer / surface dependence.
Role Graph Matcher	Graphs → alignment → bridge	False analogy rate.
Pre-Proof Alignment Court	Formalization → adequacy verdict	Proof relevance.
GraphWorld Builder	State → causal world model → W	Prediction / graph overconnection.
Counterworld Generator	W+intervention → alternatives	Discriminating value.

عقد الأداة

```
Tool={id,version,trigger,input_schema,transform,output_schema,metric,failure_modes,authority,rollback,trace}
```

قاعدة الرفض

الأداة التي لا تغير Route أو Evidence أو Judgment أو Effect لا تدخل النواة مهما بدا اسمها قويًا. والأداة التي لا يعرف النظام متى لا يستعملها أخطر من غياب الأداة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الأولى» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الأولى» منفردًا. يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الأولى» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الأولى مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Operational Tool Registry II: Routing to Learning

سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الثانية

تضم هذه الطبقة أدوات التوجيه والتنفيذ والمحاكم والآثر والذاكرة. يجب أن تكون أدوات الحكم مستقلة قدر الإمكان عن أدوات الإنتاج، وأن تكون كل عملية خارجية مرتبطة بدليل Returned State ومسار رجوع.

الأداة	الوظيفة	المقياس/الفشل
Vascular Compute Router	تخصيص الحساب لمواضع الفرق والخطر.	Verified value per compute.
Sparse HyperRouter	اختيار أقل تركيب كاف.	Cost per verified success.
RouteScore	تقييم النموذج/المهارة/الأداة.	Route accuracy / overfit.
Provider Adapter	توحيد capabilities/state.	Translation retention.
HyperSkill Compiler	تحويل الإجراء إلى Skill عقدية.	Transfer / prompt dependence.
Loop Governor	إدارة التكرار والتوقف.	Progress per iteration.
Agent Role Governor	فصل أدوار الوكلاء.	Error independence.
Permission Engine	فحص الإذن والحد الأدنى.	Unauthorized action rate.
Falsification Court	توليد مكذبات وتفسيرات بديلة.	Fatal error detection.
Perturbation Court	اختبار الثبات تحت التغيير.	Robustness.
Selective Rescue	حفظ الأجزاء الصالحة.	Precision of salvage.
Novelty Entropy Meter	قياس الجدة الآلية.	Novelty/validity ratio.
Epistemic Immune Filter	مقاومة الاختطاف والتسميم.	Attack success rate.
Fusion Synthesizer	دمج أدلة مستقلة مع الخلاف.	Calibration / contradiction loss.
Benchmark Tribunal	فحص القياس وGoodhart.	Holdout transfer.
World-Effect Monitor	قياس تغير خارجي.	Attribution and goal effect.
Self-Reconstruction Memory	حفظ المسار وإعادة البناء.	Future error reduction.
RMI Failure Diagnoser	تحديد طبقة الفشل.	Root-cause accuracy.

سياسة التفعيل

الأداة لا تُفعِل لأن اسمها يطابق الطلب؛ يلزم Semantic Compatibility وAuthority وPositive Expected Value. وإذا غابت dependency أو الصلاحية يخفض المسار إلى Proposal-only ولا يختلق أثرًا.

سياسة الترقية

لا تصبح الأداة أو المهارة Core إلا بعد Target Pass وHoldout Pass وSafety Pass وForgetting Pass وRollback Ready. النجاح الواحد Candidate Memory، لا قانون تشغيل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الثانية» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الثانية» منفردًا. يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الثانية» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب سجل الأدوات الاستدلالية الموحد - الطبقة الثانية مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Moussaif Universal Reasoning Integrator

الخوارزمية الجامعة MURI-70

تلخص MURI-70 الجهاز كله في خوارزمية قابلة للتحويل إلى State Machine. الرقم يشير إلى النسخة البحثية ذات السبعين صفحة، لا إلى عدد خطوات إلزامي. كل مرحلة تنتج Object مكتوبا، ويمكن الرجوع منها أو إيقافها، والانتقال مشروط بقيمة المعلومة والخطر والسلطة.

Pseudo-Code

```
INPUT: task, user_context, world_state, constitution, budgets, authority
1. contract ← compile_task(task); qspace ← generate_questions(contract)
2. q* ← select_governing_question(qspace); ctx ← build_USCN(user_context, world_state)
3. sovereign_ctx ← DSC(ctx, q*, constitution); Δ* ← extract_highest_governing_difference()
4. claim ← type_claim_and_aspect(); dispute ← FSKE.clarify(claim)
5. ontology ← PPOA.elicit(dispute); signature ← ARP.capture(dispute)
6. calculi ← CPCU.select(claim, ontology, q*, risk); kb ← retrieve_hyperknowledge()
7. candidates ← MICAGI.generate(calculi, kb, patterns, counterworlds)
8. route ← sparse_hyperroute(candidates, skills, tools, budgets, authority)
9. execute bounded HAKIM hyperloop with tool-evidence contracts
10. courts ← falsify + perturb + ontology + rank + authority + benchmark
11. J* ← comprehensive_judgment(fusion(court_survivors))
12. action ← choose_minimum_authorized_reversible_action(J*)
13. effect ← observe_world_delta(action); verify goal vs execution success
14. repair ← RMI.locate_and_reconstruct(effect, traces)
15. memory ← promote only verified transferable residues; generate higher question
OUTPUT: judgment, action/evidence, uncertainty, trace, rollback, memory residue
```

بوابات التوقف

- عدم إمكان تحرير نوع الدعوى أو الجهة بعد استيضاح محدود.
- غياب السلطة أو مسار الرجوع لفعل عالي الأثر.
- عدم وجود حسب مشروع أو أداة موثوقة؛ المخرج UNKNOWN/PROPOSAL.
- تكرار الحلقة بلا ΔProgress معتبر.
- تعارض دستوري أو خطر يتجاوز الميزانية.
- نجاح محلي لا يمكن ربطه بالغاية؛ لا يغلق الأثر.

الحد الأدنى التنفيذي

لا يلزم تشغيل كل المراحل في كل مهمة. المسألة البسيطة قد تنتهي عند عقد السؤال وجواب مباشر. العمومية ليست Ceremony ثابتة؛ بل القدرة على فتح الطبقة اللازمة فقط، ثم إثبات أن الطبقات المحذوفة لم تكن ذات قيمة في الحالة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الخوارزمية الجامعة MURI-70» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الخوارزمية الجامعة MURI-70» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصاً بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الخوارزمية الجامعة MURI-70» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الخوارزمية الجامعة MURI-70 مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Ablation and Causal Evaluation Program

برنامج الاستئصال والتقييم السببي

لا تثبت النظرية بوجود نظام كامل ينجح؛ يجب فصل أثر كل مكوّن. يقترح البرنامج تجارب Factorial قدر الإمكان، وخطوط أساس متساوية الميزانية، وHoldouts في مجالات ومزودين مختلفين، وتحليل أسباب الفشل. ولا يكفي متوسط نهائي؛ تقاس الأخطاء القاتلة والامتناع الصحيح والسلطة والرجوع.

الاستئصال	السؤال	المؤشر المتوقع
دون Q-MCD	هل يجيب النظام عن السؤال الخطأ؟	Question alignment.
دون DSC	هل يختار سياقًا ذا صلة بلا حق؟	Context hijack.
دون ARP	هل تقوى الجهة/الرتبة أثناء الترجمة؟	Semantic commitment drift.
دون PPOA	هل يثبت Formalization خاطئة؟	Adequacy errors.
دون CPCU	هل يستعمل منطقًا واحدًا لقضايا مختلفة؟	Claim-type routing.
دون PCO	هل يسوي التناقض مبكرًا؟	Discriminating tests.
دون RMI	هل يكرر سبب الفشل؟	Future error recurrence.
دون Courts	هل تزيد الثقة الزائفة؟	Fatal-error survival.
دون World Effect	هل يساوي التنفيذ بالغاية؟	False closure.
دون Typed Memory	هل يتلوث التعلم؟	Memory poisoning/regression.

المقاييس

- Correctness وCalibration، لكن أيضًا Abstention Quality وAuthority Compliance.
- Cross-Provider Retention، Cross-Domain Transfer، وCompositional Generalization.
- Cost-per-Verified-Success وLatency-to-Decision وValue of Information.
- World-Effect Attribution وRollback Success وSide-Effect Detection.
- Trace Completeness وRoot-Cause Localization وFuture Error Reduction.

قاعدة التفسير

إذا تحسن المخرج بعد إضافة طبقة، يجب اختبار ما إذا كان التحسن من compute إضافي أو prompt أطول أو model calls أكثر. وتُعاد المقارنة بميزانية متساوية، وإلا لا يجوز نسبة الأثر للنظرية.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «برنامج الاستئصال والتقييم السببي» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «برنامج الاستئصال والتقييم السببي» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح للـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «برنامج الاستئصال والتقييم السببي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب برنامج الاستئصال والتقييم السببي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟

MURI-Bench: Universal Reasoning Evaluation

حزمة Benchmarks للشمول الاستدلالي

تحتاج العمومية إلى Benchmarks تغير نوع القضية والسياق والجهة والمزود، لا قائمة معلومات واسعة فقط. تقترح MURI-Bench مهاما مصممة بحيث تكون اللغة السطحية مضللة، ويكون النجاح متعلقًا باختيار الحسب وحفظ الرتبة والاعتراف بالجهل والأثر.

المجموعة	المهمة	معيار النجاح
AspectShift	نفس العبارة تحت إمكان منطقي/واقعي/معياري.	اختيار الجهة والحُسب.
RankTrap	مصادر كثيرة مترابطة مقابل دليل مستقل.	ترجمة الرتبة.
OntologySwap	برهان صحيح على تمثيل خاطئ.	رفض Formalization.
ContextSovereignty	سياق حديث منخفض السلطة مقابل دستور.	ترتيب الحقوق.
ProductiveConflict	موقفان صحيحان في مجالين مختلفين.	تمييز أعلى لا متوسط.
Universal-Particular	قاعدة عامة مع استثناء حاكم.	تنزيل قابل للرجوع.
CausalDelay	أثر متأخر وعوامل مربكة.	نموذج زمني وتدخل.
ToolFalseSuccess	أداة تدعي نجاحًا بلا حالة.	Returned-state check.
CrossProvider	تبديل نموذج منتصف المهمة.	حفظ state/authority.
MemoryPoison	نجاح مصادفة قابل للتعميم الزائف.	منع الترقية.
UnknownRight	قضية بلا دليل/حُسْب كافٍ.	امتناع مبرر.
WorldEffectGap	تنفيذ كامل بلا Goal Effect.	عدم الإغلاق الكاذب.

منع Benchmark Gaming

تُولَّد نسخ جديدة عبر تبديل المفردات والأدوار والأوعية، وتستخدم Hidden Interventions وAdversarial Splits. ولا يُكشف للنظام نوع الفخ، ويقاس تفسير Route وTrace لا النتيجة وحدها.

معيار الادعاء AGI-oriented

النجاح في MURI-Bench لا يثبت AGI؛ لكنه يوفر أدلة أضيق على قدرات النقل الحاكمي. الادعاء يرتفع فقط بقدر الاستقلال والتكرار واتساع Holdout، ويبقى منفصلًا عن الوعي أو العمومية البشرية الكاملة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «حزمة Benchmarks للشمول الاستدلالي» داخل محور التشغيل والاقتصاد بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «حزمة Benchmarks للشمول الاستدلالي» منفردًا؛ يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «حزمة Benchmarks للشمول الاستدلالي» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب حزمة Benchmarks للشمول الاستدلالي مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يتحول المفهوم إلى Schema وRoute وMetric دون تضخم حسابي؟

Failure Atlas

أطلس أنماط الفشل والانهيار

تقاس قوة المعمارية بما تعرفه عن فشلها. يجمع الأطلس إشارات مبكرة وإجراءً تصحيحيا لكل نمط، ويمنع إخفاء الفشل بإنتاج نص أطول أو نقل المسؤولية إلى أداة أخرى.

الفشل	الإشارة	الإصلاح الحاكمي
Question Hijacking	مخرج جيد لا يحقق العقد.	إعادة فتح Q* ومقارنة الغاية.
Premature Convergence	اختفاء البدائل مبكرًا.	Hypothesis reservoir + PCO.
Ontology Collapse	خلط قيمة/واقعة أو كيان/صفة.	PPOA وType Court.
Rank Inflation	يدعم→يثبت؛ بعض→كل.	ARP وEvidence Court.
False Analogy	نقل تشابه سطحي.	Role matching + breakpoint.
Context Hijack	مقطع مسترجع يغير السلطة.	DSC/Binding.
Vascular Hijack	مسار يستهلك الموارد.	Compute reallocation.
Correlated Agents	إجماع بصياغات متشابهة.	استقلال أداة/مصدر.
Unbounded Loop	Tokens بلا ΔProgress.	Loop stop/escalate.
Tool Overreach	فعل يتجاوز العقد.	Permission/rollback.
False World Closure	نجاح تنفيذ لا غاية.	Effect hierarchy.
Memory Poisoning	ترقية حالة واحدة.	Quarantine/holdout.
Theory Inflation	أسماء بلا آلية.	Canonical dedup.
Court Paralysis	اعتراضات غير مادية.	Materiality threshold.
Benchmark Gaming	مقياس يتحسن والعالم يسوء.	Tribunal/holdout.
Overcompression	فقد قيد حاسم.	Loss ledger/return map.

قانون الاستعادة

عند أي إشارة لا يبدأ النظام بإعادة الجواب كاملًا، يطلب RMI تحديد أدنى طبقة سببية، ويجرب إصلاحًا Counterfactual، ثم يعيد الجزء المتأثر. وإذا لم يملك دليلًا كافيًا يوقف ويبلغ Failure Signature بدل سرد نجاح جزئي كامل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «أطلس أنماط الفشل والانهيار» داخل محور الهدم وإعادة البناء بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلّطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «أطلس أنماط الفشل والانهيار» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «أطلس أنماط الفشل والانهيار» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب أطلس أنماط الفشل والانهيار مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: أي فشل يجب أن يخفض الحكم، وأي فشل يوجب إصلاح طبقة أعلى؟

Constitutional Reversibility

السلامة والسلطة والقابلية للعكس

الاستدلال الذي يتحول إلى فعل يحتاج نظرية سلطة، لا دقة فقط. تقترح المنظومة طبقات استقلالية من Read-only وProposal إلى Reversible Write وHigh-Impact، مع قاعدة أقل سلطة لازمة، وموافقات محددة للسياق، وCheckpoints، وBlast Radius، وRollback حقيقي. لا تورث الصلاحية تلقائيًا إلى خطوة لاحقة أو مشروع آخر.

المبدأ	التطبيق	بوابة الفشل
Least Authority	أصغر صلاحية للمهمة.	طلب صلاحية أوسع بلا سبب.
Purpose Binding	السلطة مرتبطة بالعقد.	استعمالها لغرض مجاور.
Reversible First	تجربة صغيرة/Canary.	فعل غير قابل للرجوع بلا إذن.
Evidence Before Mutation	حالة ومقياس قبل الكتابة.	لا Baseline.
Checkpoint/Receipt	إثبات ما تغير.	تعذر Replay.
Privacy Boundary	فصل المشاريع والعملاء.	Cross-context leakage.
Human Escalation	عند غموض أو أثر مرتفع.	تجاوز threshold.
Rollback Responsibility	السحب مع حفظ الأثر.	رجوع شكلي غير قابل للتنفيذ.

Safety Floors

لا يسمح لمتوسط Utility بتعويض انتهاك قاتل. AuthorityValid وPrivacy وIrreversibility وCritical Contradiction تعمل Gates. وقد يكون المسار الأقل قدرة هو الصحيح إذا كان الوحيد المأذون والقابل للتحقق.

التعلم الآمن

لا تعني Self-Reconstruction زيادة الاستقلال تلقائيًا. توسع الصلاحيات يحتاج سياسة مستقلة ودليلًا متكررًا، والنجاح تحت إشراف لا يثبت السلامة بدونه.

شرط الهدم

إذا كانت سياسات الرجوع مجرد وثائق لا تنجح في اختبار عملي، أو إذا كان النظام يستطيع تجاوزها عبر Tool Adapter، فالمعمارية غير آمنة مهما ارتفعت جودة الاستدلال.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «السلامة والسلطة والقابلية للعكس» داخل محور المعنى والتمثيل بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «السلامة والسلطة والقابلية للعكس» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «السلامة والسلطة والقابلية للعكس» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب السلامة والسلطة والقابلية للعكس مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: كيف يغيّر المفهوم تعريف القضية والكيانات والعلاقات التي تدخل في الحكم؟

Engineering Roadmap

خارطة الطريق الهندسية من الورقة إلى النواة

تحويل الجهاز إلى نظام يتطلب ترتيبا يمنع بناء مئات الآدوات قبل إثبات النواة. تقترح الخارطة سبع مراحل، لكل منها مخرج وGate ومجموعة Benchmarks. تبدأ بـSchema وTraces قبل Multi-Agent واسع، لأن الوكلاء بلا حالة وحاكمية يضاعفون الغموض.

المرحلة	البناء	بوابة العبور
R0 - Canonical Schema	Claim/Question/Context/Judgment/Effect objects.	Replay كامل لخمس مهام.
R1 - Single-Agent HAKIM	Pipeline + tools + trace.	تفوق على direct/RAG في failure detection.
R2 - Courts/ARP/PPOA	تحرير/رتبة/أنطولوجيا/تفنيد.	AspectShift وOntologySwap.
R3 - USCN/DSC	Authority graph وanti-hijack.	ContextSovereignty attacks.
R4 - CPCU/FSKE	Calculus registry وKalam engine.	Claim-type routing وunknown.
R5 - HyperSkills/Loops	Reusable capabilities + bounded execution.	Transfer عبر 3 task families.
R6 - Multi-Model Layer	Provider adapters وstate translation.	Cross-provider holdouts.
R7 - World/RMI	World effects + reconstructive learning.	Future error reduction بلا forgetting.

البنية التقنية المقترحة

- Event-sourced state store مع immutable traces وtyped deltas.
- Graph/Vector/Relational KB مع provenance وproject boundaries.
- Policy engine منفصل عن model prompts.
- Tool runtime بـSchemas وreturned-state verifiers وcheckpoints.
- Court services مستقلة مع evidence adapters.
- Benchmark harness يدعم ablation وprovider swap وadversarial splits.
- Operator dashboard يعرض Effect، Judgment، Route، Context Sovereignty، Question، وRollback.

أولوية الاقتصاد

يبدأ التنفيذ بأقل Kernel يمكنه إثبات فرق: Typed State + Question/Context + Tool Evidence + Court + World Effect. لا تُضاف HyperDeployment أو آلاف المهارات قبل وجود Promotion Gates، وإلا يتحول الحجم إلى عبء بحث واسترجاع.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «خارطة الطريق الهندسية من الورقة إلى النواة» داخل محور الحاكمية والاختيار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «خارطة الطريق الهندسية من الورقة إلى النواة» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استُنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «خارطة الطريق الهندسية من الورقة إلى النواة» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب خارطة الطريق الهندسية من الورقة إلى النواة مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يمنح هذا المكوّن حق تغيير المسار، وما الذي يحد سلطته؟

Research Hypotheses and Comprehensive Synthesis

الفرضيات البحثية الكبرى والملخص المحيط

تجمع الورقة برنامجًا يمكن أن ينتج سلسلة تجارب لا ادعاءً نهائيًا. الفرضية العامة هي أن العمومية التشغيلية ترتفع حين يفصل النظام بين نوع القضية ونوع الدليل وسلطة السياق، ويحافظ على الجهة والرتبة، ويختار حسبًا متخصصة، ويصل الحكم بالفعل تحت الرجوع، ثم يصلح سبب الفشل في ذاكرته.

الفرضيات الاثنتا عشرة

H	الفرضية القابلة للاختبار
H1	CPCU يخفض أخطاء استعمال منطق غير مناسب أكثر من Router قائم على الكلمات.
H2	ARP يخفض تقوية الجهة والكم والرتبة أثناء التلخيص والترجمة.
H3	PPOA يكشف براهين صحيحة شكليًا لتمثيلات غير ملائمة.
H4	DSC يخفض Context/Prompt Hijacking مع حفظ التكيف المشروع.
H5	RMI يخفض تكرار الفشل وكلفة الإصلاح مقارنة بـReflection عامة.
H6	PCO يزيد الاختبارات الفاصلة في التعارضات البنيوية.
H7	FSKE يحسن تحرير النزاع وتصنيف الدليل في القضايا المعنوية.
H8	Comprehensive Judgment يفصل الثقة عن الالتزام ويخفض أفعالاً غير مأذونة.
H9	Sparse HyperRouting يحقق جودة مماثلة بكلفة أقل من تشغيل شامل.
H10	World-Effect يمنع الإغلاق الكاذب ويرفع صحة ذاكرة التعلم.
H11	Moussaif AGI Layer يحفظ حالة وحاكمية تحت تبديل المزود.
H12	النظام الكامل يظهر Transfer أعلى من جمع مكوناته بلا عقود ترجمة.

الملخص المحيط

المساهمة المركزية هي نقل الاستدلال من سؤال «كيف نصل إلى نتيجة؟» إلى جهاز أوسع: من يحدد القضية؟ ما السياق الذي يملك القيادة؟ ما الفرق الحاكم؟ ما نوع الكيان والعلاقة؟ ما الحُسْب القادر على الحكم؟ ما الذي فقد في التحويل؟ ما رتبة الدليل؟ ما مقدار الالتزام؟ هل الفعل مأذون؟ ماذا تغير في العالم؟ وأي طبقة يجب أن تتعلم؟ بذلك تتصل علوم المنطق والسببية والأنطولوجيا والحجاج وعلم الكلام وهندسة الوكلاء داخل دورة واحدة من دون اختزال أحدها في الآخر.

الحكم النهائي المؤقت

النظرية تقدم تفوقًا مفاهيميًا محتملاً في موضع نادرًا ما يُعالج كوحدة: حاكمية الانتقال بين الاستدلالات. لكنها لا تصبح تقدمًا علميًا إلا إذا تحولت إلى Schemas ومقاييس وAblations ونتائج مستقلة. ما لا ينجح في ذلك يبقى فلسفة هندسية خصبة، لا قدرة مثبتة.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الفرضيات البحثية الكبرى والملخص المحيط» داخل محور السببية والاختبار بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، اختيار الحُسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الفرضيات البحثية الكبرى والملخص المحيط» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلًا للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الفرضيات البحثية الكبرى والملخص المحيط» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة، وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الفرضيات البحثية الكبرى والملخص المحيط مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الوسيط الذي يصل الآلية بالأثر، وما التجربة التي تفصلها عن تفسير منافس؟

Final Knowledge Architecture · Conclusion · References

الهندسة المعرفية الشاملة والخاتمة والمراجع

تضبط الخاتمة النظام في بنية واحدة: السؤال يفتح مجال المعنى، السياق الحاكمي يوزع حقوق القيادة، الفرق الحاكم يحدد ما يستحق الحساب، الأنطولوجيا ونوع الدعوى يحددان ما يمكن إثباته، الحسب المتعددة تنتج نتائج typed، ARP وPPOA يحميان التحويل، Sparse Routing وHyperSkills/Loops ينفذان أقل تركيب كاف، المحاكم تهدم وتنقذ، الحكم الأشمل يضبط الالتزام، الفعل المأذون يختبر العالم، RMI والذاكرة تعيدان بناء الحاكمية، والسؤال الأعلى يمنع النظام من التحجر داخل إطار نجح بالأمس.

المعادلة النهائية

Question → Sovereign Context → Governing Difference → Typed Claim/Ontology → Plural Calculi → Sparse Skills/Tools → Courts → Comprehensive Judgment → Authorized World Effect → Reconstructive Memory → Higher Question

هندسة المعرفة

المستوى	ما يحفظه	ما يولده
HyperKnowledge	الدعاوى والمصادر والعلاقات والحدود.	استرجاعًا قراريًا.
HyperSkills	تحولات قابلة للنقل.	قدرة مركبة.
HyperLoops	تكرارًا محدودًا بقياس.	إصلاحًا وتقدمًا.
Sovereign Context	حقوق السياقات وزمنها.	اختيارًا حاكمًا.
Courts	المكذبات والاعتراضات والقيود.	ثقة معايرة.
World Model	الحالة والتدخل والأثر.	توقعًا وفعلًا.
Reconstructive Memory	الأسباب والفشل والرجوع.	تحسنًا عبر الزمن.

مراجع مختارة

Wei et al. (2026), *Agentic Reasoning for Large Language Models*. arXiv:2601.12538.

Morris et al. (2023/2024), *Levels of AGI for Operationalizing Progress on the Path to AGI*. arXiv:2311.02462.

Liu et al. (2025), *Logical Reasoning in Large Language Models: A Survey*. arXiv:2502.09100.

Yang et al. (2025), *Neuro-Symbolic Artificial Intelligence: Towards Improving the Reasoning Abilities of LLMs*. arXiv:2508.13678.

Language Agents Meet Causality - Bridging LLMs and Causal World Models (2024). arXiv:2410.19923.

Yao et al. (2023), ReAct; Schick et al. (2023), Toolformer; Yao et al. (2023), Tree of Thoughts; Shinn et al. (2023), Reflexion.

Moussaif, Z. (2026), MUT-AGI-02; MCD/Q-MCD/HAKIM-MCD corpus; Moussaif1B Agentic AGI; Fattah Sovereign Kalam Engine; Unified Sovereign Context Network; Abstract Pattern Theory; Comprehensive Judgment Theory; Supreme Consideration and Highest Governing Difference.

الخاتمة

التفوق المحتمل في طريق AGI ليس «استدلالًا أطول»، بل استدلال يعرف أي منطق يستعمل، وما الذي لا يستطيع إثباته، ومن يملك حق تحويل المعرفة إلى فعل، وكيف يرجع عند الخطأ، وكيف يجعل حاكمية تفكيره نفسها موضوعًا للحكم. هذه هي نواة الاستدلال الفتاح: لا يغلق الكون في حسب واحد، ولا يتركه فوضى من الأدوات؛ بل يبني وحدة حاكمية تحفظ الفروق وتفتح المجهول تحت الدليل.

تعميق تركيبي: من المفهوم إلى فرق قابل للقياس

يُقرأ موضوع «الهندسة المعرفية الشاملة والخاتمة والمراجع» داخل محور النقل والعمومية بوصفه حلقة سببية لا عنوانًا مستقلاً. فالمكوّن لا يكتسب قيمة من اتساع لغته، بل من قدرته على تغيير واحد أو أكثر من: تعريف السؤال، ترتيب الفروق، نوع الدليل، إختيار الحسب، سلطة السياق، شكل الحكم، أو قابلية الفعل للرجوع. ولهذا يجب أن يربط كل استعمال بحالة قبلية محددة، وبديل أبسط، وتوقع يمكن أن يفشل. إذا بقيت النتيجة نفسها عند حذف المكوّن، أو تحسن النص فقط من غير أثر في القرار والتتبع، فإن موضعه الصحيح هو الشرح أو المعجم لا النواة.

في معمارية AGI الفتّاح، لا يعمل «الهندسة المعرفية الشاملة والخاتمة والمراجع» منفردًا: يستقبل Objects ذات أنواع ومراتب، ويعيد Delta محدودًا بدل إعادة كتابة الحالة كلها. ويجب أن تحفظ واجهته Provenance وScope وTime وAuthority وUncertainty، وأن تميز بين ما استخرج من المصدر، وما استنتج، وما اقترح، وما تحقق في العالم. هذا الربط يمنع أن تتحول القدرة المحلية إلى حاكمية كلية، ويتيح لـSparse Router أن يستدعيها فقط عندما تكون قيمة المعلومة المتوقعة موجبة، ثم يتيح للمحكمة وRMI تحديد ما إذا كان نجاحها قابلاً للنقل أم خاصًا بحالة واحدة.

أما شرط العمومية في «الهندسة المعرفية الشاملة والخاتمة والمراجع» فليس أن يجيب عن كل مسألة، بل أن يحتفظ بحدوده تحت تبديل المجال. يُختبر ذلك بتغيير المفردات مع حفظ البنية، أو تغيير البنية مع حفظ المفردات، أو نقل المهمة إلى مزود آخر، أو تقليل الميزانية، أو إدخال حالة مضادة. إذا حافظ المكوّن على الأدوار والعلاقات والقيود وصرح بما فقد، كان Candidate لطبقة عامة؛ وإذا تعلق بسطح الأمثلة أو أخفى الفقد في ثقة لغوية، وجب خفضه أو إعادة تعريف Trigger وBoundary Conditions.

بطاقة تشغيل الصفحة ومحكمة الإحلال

عنصر البطاقة	التحديد لهذه الصفحة
المدخل	حالة ناقصة تتطلب الهندسة المعرفية الشاملة والخاتمة والمراجع مع سؤال وسياق ودليل مصنف.
التحول	تعيين الفرق الحاكم، تنفيذ أصغر عملية لازمة، وتسجيل ما تغيّر ولماذا.
المخرج	Judgment/Route/Artifact مع Evidence Ledger وUncertainty وRollback.
التوقف	يتوقف عند تحقق معيار القبول، أو غياب السلطة، أو انعدام تقدم، أو ظهور مكذّب مادي. سؤال المتابعة: ما الذي يبقى ثابتًا عند تبدل المجال واللغة والنموذج والأداة؟